



سورة يونس

حاشية على انوار التبريد لسفارة
من سورة يونس

سفارة الدين يونس
قد قويت
من سورة يونس

٥٦

٤٦

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısm	AMICA ZADE
HÜSEYİN PASA	
Yeni No	
Eski No	46

لقد يوشح وحي مائه وتسع آياتكم قال الحسن وسطعوا وجابروا وسطعوا لآياتهم ما كانت في سلكها
انزلت اليك الى اخر حق في تبارك بالدينه قال ابن عباس ام السبع عنهما وقال الكلبي لا قولهم ومنهم من يوشح
ومنهم من لا يوشح به وركب اعلم بالدينه فان تبارك في ال...
ايه بكه وركب فيها بالدينه قوله في حقها اي الرأه ان كثر واقع بر وانه قالون وحققوا بالدينه ان
الى الباء وحي في الحقيقه لانه لا اله الا هو ورسى بين اللغطين قوله اجراء لانه الراد جري المنعته
من الدافه الاصل في الاصل في امثالها ترك الاما له كما في ما ولا يكون الا لثا صلبه لا سلبه من
الماء والسك في المنعته منها قال الامام الواحد في كان من اهلها رامها التنبية على انها كمال
لجود لاجزوف لاختصاص الاما له بالاسماء ثم في عدم تعرضه لاجزاف هذه التنبية بها اشارة
الى اختيار كونها سروده على غلط التعدد بين التخيرو وكونها كمالا الله مبتداه وبقوله
ان جعلها اسماء هذه السورة او للمعان فكون في محل الوقوع على الاسماء او الجبر او التصديق
فصل العلم او الجبر على اضمار العلم واسماء الله مع فكون الغنى في علم النص او الجبر على العلم في اول
سورة السورة على عدد كونها مبتداه يكون على مبتداه ثانيا وتكون موضع خبر اعني آيات الله في السورة
وملك علم السورة كما ان السورة ان آياتها هي آيات الله الحكيم على عدد كونها حتم تكون ملكا
الله بملك مائه قوله اشارة الى ما مضى لولم يوزن قوله ان الله

وكون المراد بالآيات هذه السورة لولا الواقعة في صور اربع احدها وحي كذا لآياتها الواقعة وكون
الله عباد عن الواقعة لا كما وضعه الان حتى لا يتعقبا بعبودية الجبر وتنبية وحي على ذكره في
معبود به بنفسها من غير رجوع الى المسمى بخلاف الاخرين فان مرجعها الى اسماء الله اعاد وصفت الحكيم
ثم الوجه الاشارة الى آيات الله كذا في ما ذكرنا من كونها في حكم المذكور ونظم قول الصفا كذا
وذكره بغير نظر لان وقد جعل الاشارة على ان السورة جبرية وذكره وعدم نزولها ذكر الزجاج ثم في قوله
لم يفرق حتم ان اولها بالآيات الله حقا عنه صور ثلث فيقول بالآيات الله على الواقعة انما كونه الاشارة الى
السورة لان الظاهر من كونها على آيات الله انما هي آياتها وفضل لانه الخالص الى المعبود بعد الاسماء
الله عباد عن الواقعة على آيات هذه السورة انما هي آيات الله وليس كذلك فتمت على المعنى كما لا يخفى
والسورة ما ذكره بعد علمه لا سيما في حكم الكلام بعد ظهور الحكم وحيه في السورة في قوله

اني

الآيات هي آيات الله
التي هي على السورة
والتي هي على السورة

انما تنفيان صورة واحدة من صور ثلث وليس في كلام الحق ما يفيد صحة ما ذكره مع الصور اعني فيه
فما مل قوله وصفا بالحكم اي وصفه بالآيات مع ان الحكم الذي هو صفة الحق بالعلم مع لا آياتا اما لا تنفي له
عليها فكون على السورة اي وانه فلا يلزم ان يكون حكمه كلفي حروثا له عليها ونقطه بها واما لانه كلام حكيم
محل فعله واسند الخبر اولا ان الحكم على الحكم وهو اقام النظم اعني ما منه المراد في الحكم النظم وهو الحكم
انما تنفي كس المعنى لا سيما والمعنى اولا ان معناه حكم آياته وقوله لم يفرق شيئا منها لعله قاله الركني والحكيم وكلم
لا سيما عليها ونقطه بها او وصفه بخونه وقال في سورة يس الحكيم ذو الحكمة اولا لانه دليل على حكمه كما في
اولا ان كلام حكيم فوصف الحكم به بقوله حتمنا وعطو بها كوز ان يمل على وجه مستقل بكونه قوله حتمنا
على زمان ايضاح واما لا سيما له على الحكم وله نفع صلاحه كل منها فاضار من احي موضع ذاك في موضع
فصلون على الاول فالاول مجموع الصفة والموصوف من فعله في الصفة والموصوف من فعله في الصفة والموصوف من فعله في الصفة
حكمه واما الحكم ليعتبر بغيره لكونه للمكنية وبالنظر الى نفس الصفة وحدها تشبها بلفظها كما يفصح عنه عبارة
في سورة فصل قوله الحق ان الحكم للمعنى الام متعلق بمحذوف هو كاشف لاصطلاح الكفار لان الحكم حتم
ان السورة هي الحكم لا كما في السورة لان الحكم هو المعنى لانها من مطوق الكلام فبعد من كونها
في قوله ان الحكم لا كما في السورة والمعنى منه قوله والسورة على الحكم والحكم منه للمعنى ان الحكم لا كما في
تقريب النفا للمعنى

الكون في غير محله وانما جعلها للمعنى لان السورة تصور من الله مع
وتأويل قول الحق انه سعي منه كل ما مل مطلع عليه لانه سعي منه قوله وحتمنا كان قدم على حكمه كونه
اسم لكونه مصف الكفار ومحل السعي قوله على ان الامر بالعكس اطلاق الكلام فيه شعر محموم لان يكون هذا
لا سيما وبالفعل فكان جعله على السورة محمولا لهما اما الاول فله واما الله فلان المعنى على الكفار
جعلهم الوحي سعي منه لاعتبار جعلهم المعنى من السورة والى جواز الاصله ولم يلفظ الى ما قيل
كونه اسم سعي منه فذكره وصره معونه للمعنى كلام العرب كما صرح به صاحب المنهاج وحمل امثاله الوارد
في كلام ابن العربي وغيره من فصل العطف لانه انما جازى صرح بصحة ما ذكره صورة النبي وكرهها
الامكان في حكمه وابقى كونه مطلقا وسوا الاقرب الى الحق فان الذي دعاه الفروان يكون كل من
الاسم الحكم معلوما بكونه معرفتين او كثرتين او مختلفتين وان محله كثر ما ورد في كلام
الغنى في العطف خلاف الظاهر سعي اكثر موارد السعي على كون الاسم معبودا والحكم كونه الاصل

انما تنفيان صورة واحدة من صور ثلث وليس في كلام الحق ما يفيد صحة ما ذكره مع الصور اعني فيه
فما مل قوله وصفا بالحكم اي وصفه بالآيات مع ان الحكم الذي هو صفة الحق بالعلم مع لا آياتا اما لا تنفي له
عليها فكون على السورة اي وانه فلا يلزم ان يكون حكمه كلفي حروثا له عليها ونقطه بها واما لانه كلام حكيم
محل فعله واسند الخبر اولا ان الحكم على الحكم وهو اقام النظم اعني ما منه المراد في الحكم النظم وهو الحكم
انما تنفي كس المعنى لا سيما والمعنى اولا ان معناه حكم آياته وقوله لم يفرق شيئا منها لعله قاله الركني والحكيم وكلم
لا سيما عليها ونقطه بها او وصفه بخونه وقال في سورة يس الحكيم ذو الحكمة اولا لانه دليل على حكمه كما في
اولا ان كلام حكيم فوصف الحكم به بقوله حتمنا وعطو بها كوز ان يمل على وجه مستقل بكونه قوله حتمنا
على زمان ايضاح واما لا سيما له على الحكم وله نفع صلاحه كل منها فاضار من احي موضع ذاك في موضع
فصلون على الاول فالاول مجموع الصفة والموصوف من فعله في الصفة والموصوف من فعله في الصفة والموصوف من فعله في الصفة
حكمه واما الحكم ليعتبر بغيره لكونه للمكنية وبالنظر الى نفس الصفة وحدها تشبها بلفظها كما يفصح عنه عبارة
في سورة فصل قوله الحق ان الحكم للمعنى الام متعلق بمحذوف هو كاشف لاصطلاح الكفار لان الحكم حتم
ان السورة هي الحكم لا كما في السورة لان الحكم هو المعنى لانها من مطوق الكلام فبعد من كونها
في قوله ان الحكم لا كما في السورة والمعنى منه قوله والسورة على الحكم والحكم منه للمعنى ان الحكم لا كما في
تقريب النفا للمعنى

الآيات هي آيات الله
التي هي على السورة
والتي هي على السورة

دون عكس الكلام لعدم صحة جهة علمه إنما وقع على العلة مع عدم اللطف في أكثره وسواء ما يتم
 عليه شبه فعلًا عن علمه بما يتم الظاهر أن صوابه في جعل من الآلة الكرمية على فواء الرفع من فعل القلب لعل
 ينظره بيبين أن لا يتم كون من القلب كمنقبية الدار. فما مل ثم رجع عليه كون كانه ما وانا اوجبه
 بل لا منقلب فعال والوجود ان يكون كانه ما ما وانا بعض كانه كماله جعل لا وجود مركز القلب كونه
 الظاهر سيما انه لم يكن فيه اعتبار لطيف الامتناع كونهم كانه واخوانها يكون الا في صورة الشيء على ما صرح
 ارجحى الا ان الامتناع سما الا كما رتب علم النفس ايضا ذكر اننا جنس في قولنا ان اوصافه عندنا انما صار ذاك
 حيث كان فعل وما جازين مكانه قال يكون مرادنا العقل الماد لان يكون الجنس نفسه ما بعد معرفه عقلها كان
 تمام انما كقول عدم كون اسم كان يكونه فصرنا معرّفه من قوله له لشيء كلام العرب لا صا اذا ورد على الاصل
 والحد اصل الفصاح امسالة على القلب واما انما حتى رتب انما على قوله في قوله دار واما الاصل ان
 القلب لا يتعدى صور القلب الا الاصل والعقود للقاصد وقد عرفت انما جعل الله على فواء الرفع من فعل القلب
 وكذا حال القلب لعل هذا الظاهر على كلام الرخوة او لا على انه جعل الله الفواء واره على الاصل انما
 ما قالوا مسطر ما يستبان على انه ايضا واره على الاصل وجملة بناء على انه جعلها واره على القلب
 ثم ايد جواره مع كون اسم كان يكونه وهو معرّفه يستبان ثم قال والوجود ان يكونه كان ما
 طوا الاصل انما على علمه ولان ارجحى صرح بامتناع مثله ووجه الاستدلال قولنا انما على الاصل
 ما حصل كلام الرخوة عند هذا القابل لكلام الوجهين في قوله فتكونه خلاف الاصل على احوالها من
 وقوله لا امتناع كون اسم كان ما مع قوله وايضا ذكر ان جنس ا على الوجود الاخر فما مل ثم الاصل
 على عدم كون كانه ما ان كانا اوجبه على حذف اللام ان احدث للسكان على الا اوجبه كذا ذكر
 اوصافنا اول ما مع قولنا احدث للسكان اوصافها على ان يكون الهم لا كما لا لان المصدر منه
 حكم السخية لانه لشيء حكمها من كل وجه بل لانهم قالوا البدل في بنية السخية كالمعلومة كما علق بالمبدل
 واللام للدلالة ان في صدر اللام عليه انه الاول انما سئل كان الا او جعلت متخضة للزمان
 الثاني سئل عما تعلق المعهولة او لم يجعل مصدرا بل يعنى المعجب في ان يتقدم معوله عليه
 الثالث هو ما صار المعجب ان سئل عما لا تعلق المعهولة كما في قوله على لسي الدهر بيني و
 بينهما على طرفة البياض كما في حب كذا كانه الخطا كل من افناء حالهم لما وقع منهم غيب

فان كان المعنى ان اوجبتنا الى دجل منهم الاذنه المأمور والمطلوب منك فاعلم ثم العجب ان ابن حاتم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للمؤمنين

والا فليحذر من ان يخطئ في سبيله وفيه اعرف اني لو لم اعرف ان منهم بمسما وفسهم الامور
الكارية ظاهر واما كونهم اعرف ان ما نكلك الامور معي اياهم عن المعارضه فباعتبار ان
النبي اولاء المتقين عاينوا معلوم الاسماء عند كل احد في المعارضه لنفسه العاجز
كذا قبل وفيه لا دخل فيه لتعجبهم المذكور فالاولى سوا الاكتفاء عاينوا في رسم امام ابي ربه
لعونه ومن توكلهم يومئذ يومه ابر في مقدار رسمه امام فان المعارضه اليوم زمان طلوع الشمس
عز وبنو لم يكن دكر اذ لم ولا سمعي ان يوادها الا امام امام الآخرة التي كل يوم منها العتبه

وإن يدعي على المدعي الأول أن يكون مدعيه الثاني المدعي

و
الحمد لله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

من الحسان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰

خط الركن
بسم الله الرحمن الرحيم

عَلَى أَنْ يَدْرَأَ عَنْهُمَا
الْعَوْرَ وَالْعَوْرَ عَلَى الْعَوْرِ
وَمَا بَدَأَ بِهِ إِذَا لَهُ
أَلَمٌ مِمَّا يُلْمَى

لا كفة
1512

مدرسة دار العلوم خزانة

۸۰

والصنف والاسم
الاسم لا تزدنا من باب الكرم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

21
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1

101

۶۰

لورد لوان
لورد لوان
لورد لوان

6
والله
الم

معدن
اسعد الدين

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

وَمَوْ
الْوَصَافِ
فَانْ
جَعَلَهَا
لِلشَّرِّ
وَعَلَّفَ
وَمَا كُنْتُمْ
ظَالِمُوا مَنَّهُ

جسٹریٹ م
سینٹیل من الیوان

فما مل على انما جاء الى الملاحة وكل العقيدان فان لم يكن له الا حلا لا ان
 بحسب ما ليس له مدخله من الشرط لان كذا سبب ادا لم
 فاعلم ان ان لم يوفق لعلته وما كان اليوم من قبل انما معطوف على ظهوره و
 ما على بعد كونه قود و ما دهم حاله او ما على بعد كونه معطوف على ظهوره فانما
 على و ما دهم على ظهوره او اخره من على العطف تكون المعنى ان السبب اسلاككم بغيره
 علم الله تعالى ان لا تلتزم في احوالهم بعد ان التزموا الجواب بغيره الرسول على الاخرى كونه
 كونه اللام ما كنه المحققين اللامين وسوالا سلك لما سلكه من الاوامر فان شئ ذلك
 الا سلك لا كونه الا لمن لا يوافق ولزمته الجواب والعطف مقدرة وعلى ما هم يجوزون على كونه
 لم يرد الا لعل لا العلم على المعلوم من علمه من العلوم بالعلم وورد على ان الامم بالعلم
 مراد به الاشارة الى ان وقوعه على كونه في الترتيب فلو علم على كونه وان كان يقين
 للوثوق بالعلم لبيان نفسه لا سلك وسكونه من نفس موافق على الكفر لان علم الله تعالى بغيره
 ما على علمه والتمسك بالعلم ما كونه من الاخرى اما فاعلم على كل علم او علم
 على الله كونه كونه على علمه وسوالا تكون من سبب العلم كما عدم لا خفاء
 كل علم بالثبوت المملكه ولا كونه على كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 الم او بالعلم الم ملكه من الترتيب المملكه والمقصود بغيره كونه كونه لعل كونه لعل كونه
 ما جابهم من احوال الترتيب وورد على كونه كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 بخلاف العلم كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 ان ان العلم على الترتيب والتمسك بالعلم لا سلك وسكونه من نفس موافق على الكفر لان علم الله تعالى بغيره
 او شرا ان انما كونه كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 وكذا معطوف على كونه كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 انما علمه ما علمه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 لا كونه ما كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 فانما علمه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

انما علمه ما علمه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 وسوالا تكون من سبب العلم كما عدم لا خفاء
 كل علم بالثبوت المملكه ولا كونه على كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 الم او بالعلم الم ملكه من الترتيب المملكه والمقصود بغيره كونه كونه لعل كونه
 ما جابهم من احوال الترتيب وورد على كونه كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 بخلاف العلم كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 ان ان العلم على الترتيب والتمسك بالعلم لا سلك وسكونه من نفس موافق على الكفر لان علم الله تعالى بغيره
 او شرا ان انما كونه كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 وكذا معطوف على كونه كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 انما علمه ما علمه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 لا كونه ما كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه
 فانما علمه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه لعل كونه

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

هذا هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم

من بين انشئ الدار بعرض وموكل الاول فكانت المغرغ عنه وعند الخنصره من كل المم ودر غير المم فله اودار سلم الدار في الخنصره
وذكر بد سلم بعض على بعض وعمل المم لعدم اخصاص من الدار وعدم جعل كل لهما سهم والمرد الحياه على جميع الوجوه
بالتفريق أي مع لما كانت المماراة مفسدة بالالالة علما بقا بعض المماراة

حاصل الوصول أولا وكان هذا المعنى عاما للحل اشكل تقييدها بالمشية فقيده بالتوفيق
المصراط دفعاً لهذا الاشكال ولتدريج ببلبل التقوي أي عن المعاصي وانما ضمة الي الاسلام طريقا
وان كان مجرد الاسلام طريقا موصلا الى الجنة لان المراد به كما يدل عليه توصيفه ما يوصل اليها بدار علي

الاستقامة وأشار بالتدريج بلبس التقوي إلى الإسلام لأن الاستقام هو الطريق إلى الجنة
وأما العمل بمنزلة درج يتدرج به ليتقى عن تعرض ما ينافي وصولهم إليها على الاستقامة

وفي تعميم الدعوة اي لجميع الناس فان حذف المفعول ههنا قصد التعميم
كما ذكر في علم المعاني بريدان مجموع التعميم والخصيص المذكورين دليل على الامر الاول
والثاني وحده دليل على الامر الثاني وذلك لان التعميم المذكور دل على ان الحال ثامور

بالايمان وسائر الموجودات وقد التخصيص على ان ايمان الكافر ليس بمراه والعام
لا يكون عين الخاص فالامر غير الارادة وفيه رد على من نعم ان معنى ارادة الله

كما فعل غير انه أمر به وان التخصيص دل على سببية المشية للهلاية وانتفاء السبب
كما في صورة المصتر على الضلالة يوجب انتفاء السبب ان تجعل المبني على المفهوم

كما هو مذهب المص وفيه ايضا ركن على من زعم ان ايمان الكافر مرد الله تعالى
فما بل الذين احسنوا الحنى الالهية اي احسنوا في كل ما تعبدوا به بان ايقوا

بالمأمورة علي ما ينبغي واجتنبوا النهي عند قال الاصم واحسنوا العمل في الدنيا
رواه انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الاجود لعمومه نوافل

الاعمال والحسن ثابته الا حسن يطلق ويقدر له موصوف بحسب ما يناسبه المقام
وقوله وما يزيد شمر الى ان الصدور يد به الفاعل اي ما يزيد على الثبوت غير مقدّر

شيء هذا هو الفارق بينه وبين ما بعده قوله وأكثر أي يزداد للأفراد منهم أكثر
من سبعائة والحزب الخنة والزبانية هي اللقاة عن محبتي السنة أن هذا قول جماعة

مؤيد الصلابة كافي بكر الصديق وحذيفة واني موسى الاشعري وعبد الله بن الصلابة

[illegible]

وكانت الخزانة من
الذهب والفضة والاعمال

وَلَا تَقْلُوبُوا فِي مِمَّا بَارَكُوا فِيهَا
بِجُوعٍ
مِنْكُمْ وَالزَّيَادَةِ عَلَيْهَا
الْمَتْلَبِ وَالْحَسَنُ فِي الرِّجْعِ
وَوَدَّ الْاَقْوَرُ
مُسْتَهْ

کا" جملہ وغیرہ ۱۲۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

رضي الله تعالى عنهم اجمعين وهو قول الحسن وعكرمة وعطاء ومقاتل والفتحان والسدي
وعن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل اهل الجنة الجنة نادى مناد ان لكم عند الله موعدا يريد
ان ينجزكموه فيكشف الحجاب فينظرون اليه فوالله ما اعطاهم شيئا يحب اليهم من النظر اليه
رواه مسلم واحمد بن حنبل وابن ماجه والترمذي وورد مسلم ثم تلا للذين احسنوا
الحسنى وزيادة قالوا هذا حديث صحيح مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وصحفة
الزنجشري فبدل الفاء بالقاف وقال هو حديث مرفوع اي مختلق ومفترى قيل
لقصص في بلاد الحديث والا فهو حديث مرفوع الى حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم بل نادى صحيح كما عرفت فكان
الاسباب ان يحوم حول التاويل بالانكشاف التام كما هو عادة في سائر النصوص الدالة على
الرؤية ولعله تركه لكون الانكشاف من فهمها من قوله فيكشف الحجاب فلو حمل النظر عليه
بليزم التكرار والمعنى لا يرهقهم الى يريد ان الكلام اما على ظاهره من نفى ما يرهقهم
النار من العبرة والهو ان منهم او هو كناية عن نفى ما يلزم من الحزن وسوء الحال قوله
ما يوجب كلفه ما موصولة والعائد مخدوف وذلك إشارة الى ما يرهق اهل النار ولا انقراض
لغيرها هذا مفهوم بمعونة المقام او زيادة من المصدر بلا حظة آية اخري تفيد على
مذهب من يحد في الدارين والجزء عمري وهم جماعة من الخاة يجوزون العطف على معولي
عالمين مختلفين والمجوز مقدم خلافا لسبويه ومن تبعه فانه لم يجوز مطلقا واول
ما ذكره عليه من كلام الفصحى باضمار الجار على تقديره وجزاء الذين الى وقد لا يقدر
المضاف ويحمل الجز على حذف الراء والتقدير والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة منهم
بنسبها اي ان يجازي سيئة بسيئة مثلها خيرا الى ان الجزاء مصدر لا اسم بمعنى جزا
العمل كما في الوجه الاول واما الجزاء المقدر فهو مصدر ايضا ليس الحمل او بمعنى
العض ولا زاد بالآخر الاثر الحاصل دون المعنى المصدري وقد موصوفا خاصا للثقل
ليظهر ان الجزاء المماثل من جنس المكروه ولا يفهم هذا من لفظ المثل لان المراد به اذ ان
المفسرين المساوي في القدر الا يري الى قوله لا يزداد عليه وهذا اولى من تقدير الموصوف
العام وتعميم المماثلة للجنس فقامل وفيه اى في هذا النظر والترتيب تنبيه على ان

هذا الحديث صحيح
رواه مسلم واحمد بن حنبل
ابن ماجه والترمذي
ورواه مسلم واحمد بن حنبل
ابن ماجه والترمذي
ورواه مسلم واحمد بن حنبل
ابن ماجه والترمذي

المراد بالزيادة هي الفضل والتضعيف دون الرؤية كما بينه الزنجشري وتبعه المص
الا انه زاد لفظا والتضعيف وغير لفظ الدليل الى التنبيه او كانت اغشيت عطف على
جزاء سيئة اي خبر والذين هو قوله جزاء سيئة او كانت اغشيت او ليكن اصحاب
النار وما يفهم من الجمل الثالث في الاول والجمل الرابع على الله اعراض بين
المبتدأ والخبر وقد هذا بان التصحيح منع الفصل بينهما باربع جمل او ثلث جمل معترضة
فالخبر اما جزاء سيئة بنسبها كما سبق لقريبه او ما لهم من الله من عاصم والمترض حملان
وهذا جائز الاعتدال على الفارسي قوله فجزاء سيئة مبتدأ اي هو على هذين الوجهين
مبتدأ خبر مخدوف وهو واقع والتقدير جزاء سيئة بنسبها واقع فالباء ح متعلق بجزاء
قوله او بنسبها عطف على مخدوف اي خبر بنسبها على الزيادة الباء وهو الموافق لقوله جزاء
سيئة سيئة مثلها قوله او تقدير مقدرة بنسبها بجزء تقدير عطف على مجزوء كلمة علي في علي
زيادة الباء ورفع مقدرة لان خبر الحقيقة كونه متعلق بالباء في بنسبها والمعنى او الخبر
بنسبها على ان يكون الباء زائدة او على كونه تقدير الكلام وجزاء سيئة مقدرة بنسبها
فلفظ مقدرة ظاهر متعلق بالباء لا على انه مقدرة في نظم الكلام حتى يكون الخبر مخدوف ولا
يكون مقابلا له ولم يقدر له متعلقا عاما اذ ليس لقولنا جزاء سيئة كائن بنسبها معنى
حصل قنابل وقرئ بالياء لكون الفعل مندا الى الظاهر وكونه تانيته مجازيا يسا
وهو موقول بان الفعل من سخط الله او من جهة الله من الله على الاول صلة من عام صم
اقدمت توسعا في الظروف ومن مزيد وعلي الله اما حال من عاصم تقدمت عليه لكونه
نكرة لا انها كانت صفة في الاصل ثم تقدمت فان قلبت حالا كما طر او متعلق للظرف
اغني لهم ومعمول له والخلل في الموصوف عطل في الصفة فيكون عاملا ايضا في الحال
فذيها واعترض عليه بما حاصله ان المقصود جعل الليل معمولا لا اغشيت وما ذكره
لا يفيد لان الصفة هي الجار والمجرور لا المجرور وحده ولا يلزم من كون مجموع الجار والمجرور
معمولا لا اغشيت كون المجرور وحده معمولا له واجيب بوجوه امثلها وهو التحقيق
ان معنى الكلام ما تقدمت في علم النحو من ان الخبر والحال والصفة وغير ذلك هو الظرف

فيل وهو المطلب
تعلقه للذين
الحسن

ظنه التقطازاني
منه

قولهم هذا صدقاً وحققاً فيقولون ان يكذبوا وحلفوا عليه فكان المعترض بنى كلامه على نذهب
 قولهم من لم يجز الكذب في القيمة بناء على انهم يعلمون ان الكذب لا ينفع يوم تبلى السرائر يبدو
 الضائر وقد سبق من المصنف تفسير قوله تعالى لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا ما كنا
 منكبين انهم يكذبون ويحلفون عليه ثم اشار الى الجواب عن القول بعدم نفع الكذب
 الا اذا كان بانهم كما كانوا حاثرين من احوال ذلك اليوم لم يلبثوا بين النافع وغيره
 في ذلك المقام الى المقام الخيرة والاهنية ولا وجه لجعله هنا استعارة للاشارة الى الزمان لعدم
 الضرورة وان استعير به غيرها في بعض المواضع حتم ما قدمت من عمل فتعريف لفعله
 وضربه فالاختيار جاز عن التعريف قوله وابدال ما منه عطفه على المقروء مع ان الابدال
 مما لم يقرأ ومساخنة وكان تجعل الواو بمعنى مع قوله اي نفعل بها فضل الخبر اشارة
 الى الكلام المتعارفة تشبيهاً للهبة بالهبة الى جزائه ايهاهم فالرد معنى فيقول الى
 موضع جزائه فالرد حسبي قال الامام ورتدوا الى الله جعلوا ملجئين الى الافوار بالالهية
 بعد ان كانوا يعبدون غير الله ربهم ومتولي امورهم لم يخص التولية بما يكون لحسابهم
 ونوابهم حتى يكون هذا معنى آخر للمولى هو هنا ويجب تفسير الحق بالعدل
 بل عظمها لجميع امورهم ولم يجعل معنى آخر للمولى وجعل كونه بمعنى الرب
 والمتولي معنى واحداً وجعل الحق بمعنى الصدق الواقع المتحقق وفسر المولى
 المولى بالرب او متولي الحساب والنواب والحق بما لا يلازم كلاً قوله على المدح
 او المصلح المؤكد على الاول بكون الحق من اسماء الله وعلي الله يكون ما يقابل الباطل
 فان الارزاق تحصل بلباب سماوية ومواد ارضية اشارة الى ما قالوا ان السماء جارية
 مجري الفاعل والارض جارية مجري القابل فاذا اختلف للاتصالات الكوكبية بسبب
 تعدد السما حصل الفصول الاربعة وسائر الاحوال المختلفة فيحصل الاغذية
 الحيوانية وغيرها قوله او من كل واحد منها اي الاستقلال كالامطار النازلة من السماء
 والنباتات الخارجة من الارض التي هي غذاءنا او غذاء غذائنا او كالماء الذي ينزل من
 السماء وما يخرج من الارض المسقية بما لا يبار ولا نهار قوله توسعة عليكم تعليل

علي المعنى الله وقيل من لبيان من عطف على قوله اي منها جميعاً لانه في قوة ان يقال
 من لا ابتداء الغاية وقيل لبيان من علي حذف المضاف ويجعل التبعية على حذف
 المضاف ايضاً انهم يستعج خلقها وقيل من يتصرف فيها بابقاها وازهاب
 ومن يحيى ويميت فاخراج الحي من الميت جعل ما لا حيوة له حياً كما في نفخ الروح في الجنين
 وعكس جعل الحي ميتاً بازالة حياته او من ينشئ الحيوان من النطفة وقيل من ينشئ الطير من
 البيض والبيضة من الطير وهو لعمري بعد تخصيص تفسيرها على ان تفاصيل المن والنعيم والملك
 الابداد وآثار الربوبية اكثر من ان تحصى فلا يتيسر لها الاحتواء فكانه قيل ومن يدبر امر
 العالم كله اي المتولي لهذه الامور التي يغيب الخالق الاشارة الى الموصوف بتلك الصفات
 المذكورة وان الله صفة الاسم الاشارة لكونه بمعنى المعبود بالحق اي المستحق للعبادة وتكم خبر
 للبهاء الذي هو اسم الاشارة وان الحق صفة ربكم وفي بعض النسخ وهو ربكم بالواو فعل
 هذه النسخة بكونها الله خبر الاسم الاشارة لاصفة له وربكم خبرا يعبر خبرا وخبر المحذوف
 وهو الضمير اي وهو ربكم قوله لانه الذي انشأكم الى اشارة الى ان الاشارة الى الموصوف بصفات
 المذكورة افادت تعليل مضمون الجملة الخبرية بتلك الصفات استفهام انكار الخ
 فان قلت لا شبهة في انه اذا قيل ماذا بعد الحق وجعل الانفرام للانكار بكونه الانكار بمعنى
 نفى الانشاء لانفي الوجود راساً ككثرة الاشياء بعد الحق حتي يصح الاستثناء فان مدارجته
 عليه قلت ان ماذا حال كونه مقارناً للاستثناء يجوز جعله للانكار بمعنى نفى الوجود وان
 لم يجز ذلك حال كونه مجرداً عنه فمن تخطى الحق الذي هو عبارة الله اي وحده يريد
 ان قوله تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال دل على ان خلاف الحق ضلال لكونه ماطر في قبض
 من تخطى الحق الذي هو عبارة الله اي تخصيص العبادة بالاستفاد من جعل المستند
 الاشارة الى الموصوف بالصفات المذكورة وقع في الضلال فكل اي كما حققت الربوبية
 الخ جعل الشبهة احداً لا شياً والثلاثة وفتر المشبهة اعني كلمة الله بحكمه وقضائه ان جعل
 قوله ان لا يؤمنون بدلاً من الكلمة وبالعدة بالعدا بان جعل تعليلاً لحقيقة الكلمة ثم على
 تقدير كونه بدلاً بكونه ما بدل الخ لانه فسر الحكم بما حكمه او الاشتمال ان اراد به مغناه

اعلم ان ما ذا ابتداء وهي كلمة من
 ما ونا وهي بمعنى اي شئ
 وجعل بعد الحق وقيل
 اخبرهم ان يبعثوا
 بفردها مبتداء وبمعنى
 الاستفهام واما موصولة
 وخبر المبتداء وبعد
 الحق صلته كان قبل
 ما الذي بعد الحق
 من قوله اي منها
 جميعاً لانه في قوة
 ان يقال من لا ابتداء
 الغاية وقيل لبيان
 من علي حذف المضاف
 ويجعل التبعية على حذف
 المضاف ايضاً انهم
 يستعج خلقها وقيل
 من يتصرف فيها بابقاها
 وازهاب ومن يحيى ويميت
 فاخراج الحي من الميت
 جعل ما لا حيوة له حياً
 كما في نفخ الروح في الجنين
 وعكس جعل الحي ميتاً
 بازالة حياته او من ينشئ
 الحيوان من النطفة وقيل
 من ينشئ الطير من البيض
 والبيضة من الطير وهو
 لعمري بعد تخصيص
 تفسيرها على ان تفاصيل
 المن والنعيم والملك
 الابداد وآثار الربوبية
 اكثر من ان تحصى فلا
 يتيسر لها الاحتواء
 فكانه قيل ومن يدبر
 امر العالم كله اي
 المتولي لهذه الامور
 التي يغيب الخالق الاشارة
 الى الموصوف بتلك الصفات
 المذكورة وان الله صفة
 الاسم الاشارة لكونه
 بمعنى المعبود بالحق اي
 المستحق للعبادة وتكم
 خبر للبهاء الذي هو اسم
 الاشارة وان الحق صفة
 ربكم وفي بعض النسخ
 وهو ربكم بالواو فعل
 هذه النسخة بكونها الله
 خبر الاسم الاشارة لاصفة
 له وربكم خبرا يعبر خبرا
 وخبر المحذوف وهو الضمير
 اي وهو ربكم قوله لانه
 الذي انشأكم الى اشارة
 الى ان الاشارة الى الموصوف
 بصفات المذكورة افادت
 تعليل مضمون الجملة
 الخبرية بتلك الصفات
 استفهام انكار الخ فان
 قلت لا شبهة في انه اذا
 قيل ماذا بعد الحق وجعل
 الانفرام للانكار بكونه
 الانكار بمعنى نفى الانشاء
 لانفي الوجود راساً ككثرة
 الاشياء بعد الحق حتي
 يصح الاستثناء فان مدارجته
 عليه قلت ان ماذا حال
 كونه مقارناً للاستثناء
 يجوز جعله للانكار بمعنى
 نفى الوجود وان لم يجز
 ذلك حال كونه مجرداً عنه
 فمن تخطى الحق الذي هو
 عبارة الله اي وحده يريد
 ان قوله تعالى فاذا بعد
 الحق الا الضلال دل على ان
 خلاف الحق ضلال لكونه
 ماطر في قبض من تخطى
 الحق الذي هو عبارة الله
 اي تخصيص العبادة بالاستفاد
 من جعل المستند الاشارة
 الى الموصوف بالصفات
 المذكورة وقع في الضلال
 فكل اي كما حققت الربوبية
 الخ جعل الشبهة احداً لا
 شياً والثلاثة وفتر المشبهة
 اعني كلمة الله بحكمه
 وقضائه ان جعل قوله
 ان لا يؤمنون بدلاً من
 الكلمة وبالعدة بالعدا بان
 جعل تعليلاً لحقيقة الكلمة
 ثم على تقدير كونه بدلاً
 بكونه ما بدل الخ لانه
 فسر الحكم بما حكمه او
 الاشتمال ان اراد به مغناه

المصدر في ما نال من قولهم لا يؤمنون ح علي ان يكون مفعولا غير صريح للكلمة
على حذف الجار لكون الحذف خلاف الظ وقوله بدل من الكلمة اي على تقدير كونه المراد بكلمة
الله حله بدليل قوله وتعليل لحقيتها قوله والمراد بها اي بالجملة العدة بالعذاب اي على تقدير
كونه تعليلا واعتراض عليه بان الذين فسقوا هم موضع موضع المضارع شعرا بعلية
الصلة وهي الفسق المفسر بالتمرد في الكفر لحقيقة الكلمة فتعليلها بعدم الايمان يكون تكرارا
سعد الدين واجيب بانه بان هذا التعليل يصح بما علم ضمنا وفيه ايضا دلالة على شرف الايمان
بان عذاب المتمردين في الكفر انتفاء الايمان واخرى بان الذين فسقوا دل على كفرهم فيما مضى
ولا يؤمنون على اصرارهم على الكفر والتعليل الاول للعدة بالعذاب والى ذلك المعلق فلا
تكرار ثم ان اعتبار قيد التمرد والخروج عن حد الاتصال مستفاد من نفى الايمان
في الاستقبال بقوله انهم لا يؤمنون لظهور برهانها من دليل عقلي على جوازها وان كانا
و دليلي سمعي على وقوعها وهذا اخبارها الصافي به ودليل عقلي عليه وهو وجود التفرقة
بين المسي والمحسن كما اشارت اليه بقوله الذين احسنوا الحسنى والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة بثلثها ولذلك اي لعدم مساعدتهم عليها يريد ان لها جهتين جهة
ظهور برهانها وجهة عدم مساعدتهم اياها فبالنظر الى الاولى نظرها في سلك الالقاء
الظاهر امره وبالنظر الى الثانية امره بنبيته بان يجيب عنهم نظر الى الحد جزئي الوجوب
لكون لجأهم مانعا لاعتراضهم بها ثم المقصود من هذه الاسئلة والاجوبة لجأهم
الى اعتراضهم بانتفاء اللوهمية عن شركائهم بانتفاء ما هو من لوازم اللوهمية
عن شركائهم من التزيق والاحياء والاماتة وغيره فان قلت كيف يتسنى ذلك
في الاعانة مع عدم اعتراضهم بها فلا فائدة في ذكرها قلت فائدة تذكيرها باهم
رجاء ان يقوم التامل في دلالتها الى الاعتراف بها فان قلت لا يخفى ان هذا المظ
لا يحصل الا بتخصيص هذه الاشياء بالله تعالى لان الاعتراف بمجرد كونه تعالى فاعلاما
لا ينافي كون غيره ايضا كذلك فلا يلزم منه انتفاء اللوهمية من غيره الذي
يفيه هذا التخصيص قلت هو اعتبار التقديم والتاخير في الله ببدل الخلق ثم يعيد

تقدير
في قوله
لا يؤمنون

وتقدير المحذوف مؤخر اي فسبقوا لكون الله علي خلاف الاصل وذلك لان الاصل
في جواب مثل من قام بالجملة الفعلية كما في قوله تعالى قل يجيبها الذي انشاها اول مرة في
جواب من يحيى العظام وفي قوله خلقهم العزيز العليم في جواب من خلق السموات
والارض فلا يترك ذلك الامناع كما قوله تعالى قل الله يجيبكم وهو القصد الى
التخصيص وكذلك الحال في هاتين الآيتين لكون المقام مقام التخصيص فيحصل
المطلوب كما لا يخفى عن قصد السبيل القصد استقامة الطريق وقصد السبيل
من قبيل التجريد عن التقييد كما في اسعاف المرام بنصب الحج واسأل الرسل لما دل
قوله قل الله يهدي للحق على اختصاص الهداية بالهداية المفسرة بالدلالة على ما يوصل الى البقية بالله
تعالى وجودها في بعض شركائهم وفي غيرهم حصصا بالكون بطريق مخصوص هو نصب
الحج واسأل الرسل والتوفيق للنظر والتدبر فانها التي من خصائص اللوهمية فلزم من
نفها عنهم وتخصيصها بالله نفى اللوهمية عنهم وتخصيصها به تعالى وهدى كما تعدي
بالى الى التثنية الاولى فانه يعدي اليه بنفسه اذا عدي وقد لا يعدي فيكون يعنى
اهدي كما سيجي قبل وقد يعدي ايضا الى اثنين بنفسه كما في هديته الطريق الى الاصل
ان هدي يحيى لازما ويحيى متعديا الى اثنين بنفسه مثل هديته الطريق والى الاول بنفسه والى
الثاني باللام وقد سبق في صدر الكتاب ان الاصل فيه ان يعدي باللام او بالى واما مثل
قوله تعالى اهدنا الطريق المستقيم وقولك هديته الطريق فحوك على سنو والاختيار
قوله فليهدى لمن قبيل التعدية بنفسه حقيقة للدلالة على ان المتكلم يهدي الى هداية
وهو يدخل الى غاية الهداية ايضا وعلى ان الهداية لم يتوجه نحو المنهى على سبيل الانتفاء
بل مع القصد والاختيار وحاصله ان لم يدخل الى جهتين جهة كونه منتهى الهداية
وجهه كونه غاية بها فمن الجهة الاولى يدخل عليه كله الى ومن الجهة الثانية يدخل عليه
لام الغاية ولك ان تحصل هذه اللام للاختصاص من الغاية ام الذي لا يهدي الى الحج
جعل اصل القراءة من لايهدى على وزن يري وهي قراءة حمزة والكسائي وذكره معينين
ذكر سائر الاثبات بقوله وقرا ابن كثير الى المعنى ح هو الاول من الاخير والضمير في قوله

الا ان يهدي الله لما له ضمير لا يهدي وضمير غيره اي يهدي غير الا ان يهدي الله
 الى الهداية وهذا حال اشرف شركائهم اي غاية حال بعض شركائهم هذه ومع ذلك
 كان حالهم في دين حال الله تعالى اعلم ان الله سبحانه وتعالى خص الهداية في الآية المتقدمة
 بما هو طريق مخصوص كما عرفت ونفاها عن شركائهم لينتفي الا لوهية عنهم ثم
 عتبهما في قوله ان يهدي الى الحق نعم ما كان لبعض شركائهم كالمسيح وغيره او اشار
 الى الفرق بين هدائيه وهدائهم وصرح بان من انصف بمنزل هدائه تحقيق بالاتباع
 لمن انصف بمنزل هدائهم هذا ما قاله المصنف وقد يخص الشركاء بالانضمام فلا
 يحتاج الى تخصيص الهداية ويجعل الفصح في قل الله يهدي الى الحق اضافيا لكون
 يتوجه عليه مائة وصف الانضمام بانها لا تهدي او لا تهدي غير الا ان تهدي مع
 انها لا تهدي ولا تهدي وان هديت ويدفع بان الكلام على فرض خلقه تعالى
 الاستعداد لها بذلك وفيوجه الكلام بان تسبيح المراتك كما ذكره الله هو هداياها
 واختار الزمخشري ان المراد بشركائهم شركائهم لانها لا ما يتناول الانضمام مع تخصيص الهداية
 بالهداية بالطريق المخصوص وعلى ما نقل بقوله وقيل معناه امن لا تهدي الى الحق
 المراد بها الا وان كما يدل عليه صرح كلامه ثم انه يرد على ظاهر الآية انه لا منافاة بين
 وصف كون احد باديا الى الحق وبين وصفه ان لا يكون مهتديا بدونه هداية غيره له
 او بين ان لا يهدي غير الا بهداية الله حتى يرد احقية الاتباع بين من حاله كذا وبين من
 حاله احدثين فيوجهه باشرط الاول من هذين الوصفين اعني الهداية الى الحق
 بانتفاء الآخر عن موصوفه او بتقيده بما يكفر بطريق مخصوص كما اختار الزمخشري
 حيث قال هذه الهداية فتأمل ثم انه تعالى انما امره سوله بان يجيب عنهم بطريق النيابة
 مثل ما تقدم فانهم وان كانوا معترفين بمطلق الهداية له تعالى لكنهم لا يعرفون له بالهداية
 بالطريق المذكور ولم يذكر جوابهم عن الله الا اصالته ولا نيابة لتعبته بلا مرتبة فيه لاحد
 بالكر والتشديد اي بكسر الهاء وتشديد الال قولهم بحركة التاء اذ لا حاجة الى اجلاب
 حركة اخرى قولها باتباع اء الهاء اي في كسر هاء قوله بالادغام المحمدي اي بحركة

الهاء وقيل هذا قراءة اهل المدينة غير وشي في كسر هاء قوله بالادغام المحمدي
 قال النحاس لا يقدح احد ان ينطق به وقال المبريد من رام هذا يحرك الهاء حركة خفيفة ويسمي
 هذا اختلاس الحركه قوله وقوله الا ان يهدي بضم الياء وفتح الهاء وفتح الال المشددة
 على صيغة المجهول من باب التفعيل **قوله** يقتضي صريح العقل بطلانه وهذا عجيب من
قوله فيما يقتضونه اي فيما يتعلق بالعقائد والاصول الدينية لا مطلقا فقيه يجهل الجواب عن
 استدلال نفاة القيلس بهذه الآية قوله مستندا الى خيالات الحشيرة التي ان تنكسر ظلال النجوم
 والمراد بالاكتر الجميع او من يشتمى منهم الى تميز ونظر يريدان متعلق الظن ما يتعلق باصول الدين
 كما ذكره بقوله فيما يقتضونه وان حال الحمل مقلدا كان او اهل نظر اتباع الظن سواء حصل
 تماثله النظر والاستدلال وحصل من التقليد فيكون المراد بالاكتر الجميع بطريق اطلاق اسم
 الضد على الضد وان خص المراد بما يحصل من الشبهة فكفر المراد بالاكتر معناه الاصل في ليس
 مبنى الوجهين ان يكون متعلق الظن اصول الدين اعني ما يتعلق بذات الله وصفاته او قوله
 للانضمام انهم الهة كما ظنة صاحب الكشف ولا ان يكون ضمير الغرض عبادة عن الناس حتى
 يكفر انهم جميع المشركين فيكون الاكثر على اصل معناه او عن المشركين فيكفر الاكثر
 نفس الجميع كما ظن لان المذكور فيمليقهم المشركون والضمير عبارة عنهم **قوله** شيا
 من الغناء يشير الى ان تنكير شيا للتقليل وانه مفعول مطلق وعبارة عن الغناء
 والمراد به ان في ما يطلق عليه لفظ الغناء وفائدة التعبير به عنه سد احتمال ان يكون
 النفي نوعا من الغناء وقوله ويجوز ان يكون مفعول به عطف عليه بحسب المعنى لانه
 في قوة ان يقال انه مفعول مطلق وقوله ومن الحق حالا وعلى الوجه الاول يكون متعلقا
 بلا يعنى وصله **قوله** وفيه دليل على ان تحصيل العلم في الاصل واجبا فيه دليل
 على ان تحصيله في اصول الدين المتعلقة بالعقائد واجب وان الاكتفاء بالظن
 والتقليد فيها غير جائز لا مطلقا حتى تشمل الفروع المتعلقة بالعمل ايضا لان مساق
 الكلام ليس الا فيما يتعلق بالعقائد الدينية والدليل القطعي على صحة العمل القيلس
 المفيد للذات مثل قوله فاعتبروا يا اولي الابصار وحديث ومعاذ بن جبل رضي الله

هذه الصلاة وتباعد النفاة في فهم

عنه فليس في الآية دليل لنفاة القيلس كما ان عوا بل عدم العبرة بايمان المقلد فيشكل
 ايمان العوام **قوله** افتراء من الخلق جعل متعلق من ان يفترى كما لا يخفى وقد يجعل مقادرا
 ومن دونه الله خبرا ثانيا لكان ثم الافتراء بمعنى المفترى والمعنى ما كان هذا القرآن ذا
 افتراء **قوله** مطابق لما تقدمه كان الظاهر هو النص لكنه قصد الي بيان حاصل المعنى يعني
 هو مطابق لما تقدمه من الكتب التي شهد اهل الكتاب على صدقها فلا يكون كاذبا بطريق
 الاولي هذا ما قاله ولا يخفى عليك ان اللازم من مجرد هذه المطابقة صدق موضع ^{المطابقة} بقرينة
 في نقد اهل الكتاب فقط لا صدقه في كلام الله وغيره فمفترى مع ان مساو الكلام فيه والصدق
 غير موضع المطابقة ولا صدقه عند غير اهل الكتاب واعتبار كونه مجرد ادونها انما يدل ايضا
 على صدق ذلك الموضع من الكتب في نفسه سائر المواضع فيجب ان يعتبر مقدمة اخرى
 معها هي ان من جاء به اى لم يارس على ولم يكن ببلده بلدة العلماء ولم يسافر الى بلدة
 اخرى للتعلم او يحمل تصديقا تقدمه من الكتب على اخباره بنحو ولها من عند الله كقوله
 نعم انا انزلنا التوراة ونحوه فان القرآن بعد ما ثبت بسببنا انه من عند الله دللنا اخباره
 على ان الكتب ايضا من عنده ولا يحمل على مطابقة لها في بعض الاحكام والاخبار عن اقا
 المتقدمين لما عرفت ثم ان يترأى من فحوى كلامه انه جعل التصديق او لا بمعنى المطابقة وثانيا
 بمعنى الدلالة على الصدق لكن في أسلوب تحريره خلل لا يخفى على من له خبر في ساليب الكلام
 وقيل المراد بتصديقه آياها انها تضمنت الاخبار عن مقدم محمد صلى الله عليه وسلم فكان
 حجة تصديقا لما فيها من مقدمه ثم الظاهر انه جعل المعنى على ظاهره من مجرد نفي كون القرآن
 مفترى دون ماصح والمتقام وكان محالا الى آخر ما ذكره الزمخشري ولا دلالة لجرد زيادة كان
 عليه كما توهمه الزمخشري نظر الى ان الاشارة الى القرآن بلفظ هذا التخبير المشار اليه وتعظيمه وكونه
 جامعا للاوصاف التي بها يستحيل ان يكون مفترى وبما ذكرنا ظاهره انه لا اشعار في جملة عليه
 لكونه ان هذه هي المضمرة بعدم لام المحذوف في قولك ما كان زيد ليفعل كما ذهب اليه بعض النحويين
 وزعم انه لما حلت اللام اظهرت ان وانها يتعاقبان فحيث هي باللام لم يوث بان بل
 قد حذفت حيث حذفت اللام اظهرت ان وقال ابو حيان والصحيح انها لا تتعاقبان

قوله القطر الى الارض

قوله المزمع في المضمرة

وانه لا يجوز حذف اللام واظهار ان **قوله** وعدة لفعل مخذوف فيه ان كونه الباعث
 لانزال القرآن تصديق الكتب المتقدمة محل تأمل نعم يحصل فيه هذه الفائدة والحكام في
 كونه الباعث لانزاله الا ان ^{العلية} علي ما يفيد لام العاقبة او على العلية في الجملة
 بمعنى كونه جزء العلة **قوله** وهو ^{الث} اي لكان اذا قرئ بنصب تصديق وتفصيل
 او المبتدأ المخذوف اذا قرئ برفعها لكون قوله متفيا عنه الرب وقوله كايثامن رب العالمين
 يستدل الى كونه مراده ان خبر لكان ولكن لا يخفى ان من قبيل الاكتفاء والمراد انه خبر
 لاحدهما **قوله** ويجوز ان يكون حال من الكتاب لم يذكر الزمخشري هذا الوجه وقد يجعل قوله
 متفيا عنه الرب اشارة الى الوجهين معا وليس بشئ بنفي الارتباب عنه نفي كونه محلا
 لان يرتاب فيه عاقل بعد النظر الصحيح لوضوح سلطانه وسنوح برهانه لا لان احدا لا يرتاب
 فيه حتى ينافي قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الآية من حيث انه تعالى ابدى الرب
 عنهم بل عرفهم الطريق المرح **قوله** فانه مفعول في المعنى اي المعنى على المفعولية والمصدر مضاف
 الى مفعوله وان لم يجز عليه حكم المفعول اللفظي قوله وان يكون متينا فا اي نحو با فلا يكون
 محل من الاعراب قوله او متعلق بتصديق او بتفصيل بنصبها على الحكاية ارادتها
 تنازع عاقبة فجعل احدها ووقع في عبارة الزمخشري كلمة الواو والمقصود تعلقه بكل منهما
 على البدل قوله ولا ريب في اعتراض اي لا خبر كيلا يلزم الفصل باجنبي ثم كونه اعتراضا
 انما هو على تقدير ان لا يكون حال من الكتاب كما لا يخفى قوله او بالفعل المعلن بها وهو
 انزل الله كما مر ومعنى انزله من رب العالمين انزله من ذاته المقدس ولو قدر الفعل المعلن
 انزل على بناء المفعول لم يتكلف في تعلق رب العالمين به ولا يخفى انه على هذا الوجه يكون
 لا ريب ايضا اعتراضا ولو اخر حديث كونه اعتراضا عن الوجهين حتى يصرف ذلك
 اليها كان اولى **قوله** ويجوز ان يكون حال من الكتاب فيكون لا ريب ايضا اعتراضا
 قوله او الضمير فيه اراد به الضمير المحرر البارز دون المرفوع المستكن قوله والبرهان عليه بالجر
 عطفا على جملة اللام **قوله** بل يقولون يشهد الي ان ام منقطعة بمعنى بل والمهزة وان
 المستكن في انزلي ضمير محمد صلى الله عليه وسلم ونظيره الا ان في حتى توارت بالحجاب

ولا ينافي في ذلك عدم جواز
 لام العاقبة في فعله كما

التفاناني

وان الله لا ينكار بمعني نفي الانباء فانه سبحانه وتعالى نفى اولاً كون القرآن مفترى
مصنوعاً للخلق رد القولهم افتراء محمد ثم اضرب عنه اضراب انتقال من شئ الى آخر
وانكروا قولهم توطئة لان الامر بنبية بالتخدي بمنه قوله على وجه الافتراء احتراز عن
كونه الايمان به من عند الله فان هذا ليس في وسع احد ولا هو من التخدي في شئ قوله
فانكم مثلي بغير منكم التخدي وتصحيح له قوله في العربية اي في كونه من اولاد العرب ومن
اهل اللسان والترن على الشئ تعونه قوله والعبارة اي البعير عن المعنى المأصلة في الالف قوله
ومع ذلك فاستغنوا اشارة بلفظ ذلك الي التعليل المذكور فية اشارة الى ان هذا التعليل لا يخلو
عدم عند تخديهم بقاءوا والى ان تفرج الامر بدعوة من استطاعوا تفرج في المعنى الاستعانة
بما يمكنهم يستغنوا به ووجه الفاء في استغنوا عطف وادعوا علي فأتوا المصداق بالفاء
ثم الفاء في فأتوا فصحة افادت سببية القول المذكور والمعقول للامر بالانتيان اولئك الذين
لكن بشرط كونهم صادقين فيه في نفس الامر او علي زعمهم ولذلك قال ان كنتم صادقين
اذ لولاه لم يتحقق هذه السببية هذا علي تقدير كون فأتوا جواب شرط محذوف كما هو الظاهر
ولان تحمل المعنى ان كنتم صادقين فأتوا الي علي ان يكون فأتوا جزءاً شرط هو ان كنتم
ويكون هذه الشرطية جزءاً شرط محذوف هو ما تقدم والفاء جزءاً تقييد سببية الشرط المحذوف
لهذا الجملة الشرطية الجزائية ولم يدخل الفاء علي جلاء هذا الشرط لدخول الفاء الجزائية الاخرى
عليه وتما علي الوجه الاول فجزأه محذوف دل عليه المذكور **قوله** ساروا الي التلذذ قيل التلذذ
ذلك من قوله ولم يحيطوا به علماً ولما بانهم تأويله فان التصديق او التكذيب بالشئ
ينبغي ان يكون بعد العلم به والاحاطة بكنهه ومعرفة مآله ومرجهه والا كان مسارعاً اليه
في غير اوانه **قوله** سوي الله كان جعل من متعلقه محذوف وهو كائن الا ادعوا ولا انقطع عن جعل
مال من ذر الله سوي الله فيكون استثناء منقطعاً من لان الاستعانة من الله في الايمان بمنزل
القرآن بطريق الافتراء غير منصوص لان المقصود هو الاستعانة ممن يتمكنون ان يستغنوا به
كما صرح به وليس الله تعالى لذلك او حالاً ممن او صفقه والمتعلق معرف باللام ولا وجه لتعلقها
باستغنوا واذ غفلت بادء البعير ببيانته واختار الزمخشري حيث قدم دون الله

عليه

عليه من استغنوا علي خلاف النظم **القرآني** او بما جهلوه ولم يحيطوا به علماً عطف علي القرآن
يعني ان متعلقاً للتكذيب بما مجموع القرآن لما في جملهم من انكار ما لم يستأنسوا به من ما قرع
استغنوا قبل ان يتدبروا آية لفظاً ومعنى حتي بطلوا علي ما فيه من حسن النظم وحسن المعنى
وكمال البلاغة واما بعض واضع المتعلقه فتعود والانتكار وتروا علي نفي من الجزاء والبعض
وسائر ما يخالف ما فهمهم **قوله** لم يقفوا الي وقوله او لم بانهم بعد الي تفسير لقوله تعالى ولما بانهم
تأويله بوجهين علي اللفظ والشرع علي ترتيب تفسيره بالهم يحيطوا به علم ان اتيان تأويله يكون
كناية عن الوقوف علي تأويله علي الاول وعلي معناه الظاهر علي الثاني وقوله حتي يتبين لهم انه
صدق او كذب غاية لكل من تفسيره ولما بانهم تأويله واراد به حتي يتبين انه صدق فلو كلفني به
ولم يضم اليه قوله او كذب كان له وجه قوله فانه اي معنى الآية الكريمة ان القرآن معجز من جهة
اللفظ اي النظم الغريب والاسلوب العجيب الخالف لنظمهم ونثرهم في مطالعة ومقاطعة وفواصلة مع ما فيه
من كمال البلاغة ونهاية العجز من جهة المعنى اي من جهة اخباره عن الغيبات وهو المناسب
في الكشف وان علمناه علي ان سلبية المعنى للقلم الذي اورد فيه الكلام وقوته معتبرة ايضا في عجز
القرآن ولم يجعل اخباره عن الغيب خلا في عجز القرآن كما ذهب اليه البعض يلزم عدم ذكره في بيان
معنى الآية مع انه وجه آخر في معناها كما تقدم والاكتفاء بذكره في بيان معنى التوقيع في ما افاد
هو التحمل علي الاول يرشدك اليه جعل مشاهد ما اخبر به علي طبق اخباره سبباً لظهور عجز
لهم لقوله لما كثر جعل السر اللام علي التعليل وفتحها بمعني حين علي انه ظرف لظهور وكذا الحال
في ما شاهدوا رازوا واستخفوا وجربوا يقال راز اي جربه فتضاءلت اي صغرت قواهم
دونها اي عند المعارضة ولم تف لها قوله مراراً ظرف للوقوع والافلاح عن الامر الكف عنه
يقال افلاح عما كان عليه ثم عدم افلاحهم عن التكذيب بعد اتيان التأويل مستفاد من قوله
تعالى يقولون افتراء فان مرادهم بهذا القول تكذيبهم به بعد التدبر فيه ومشاهدتهم ما اخبر به
اذ لو كان المراد تكذيبهم به قبل ما ذكر لم يكن للاضرب عنه معنى لانه يكون اضرباً بالشئ عن
نفي وقيل لقوله فأتوا فان الاقرار انما ياتي بعد ظهور العجز وانت خبير بان هذا لا يقتضي تحقق
الثبوت بلهم الا بعد قصدهم المعارضة والايمان بشئ لا قبله بلهم فيه ولم يلتفت الي كون

المراد تكذيبهم به قبل ما ذكر لم يكن للاضرب عنه معنى لانه يكون اضرباً بالشئ عن

الحاضر وفي القاموس وقوله تعالى ولم يظلم منه شيئا أي لم ينقص ولم يلتفت إليه المصطلح المعنى
الحصل لأن يقال إن الله لا ينقص من الخلق شيئا مما يتعلق بمصالحهم^١ ثم الآية على ملقظة به صاحب مختار
الفتح فان نقص عند تعلي إلى مفعولين صرح به ثم قال تقول بقصة حقة قال الله تعالى
ثم لم ينقصوا كبريائهم انتهى **قوله** يستقصرون مدة لهم في الدنيا أو القبور هذا هو حق التعبير
لأنه لا يستقصرون من يستقصرون وقت لبشرهم في الدنيا إلا بما هو خلاف المقصود **قوله** فهو لما
يعرض وجه التعليل أنهم حين شاهدوا أحوال الآخرة وأحوالها هان عليهم ما راوا في الدنيا
وفي القبور فيعتقد أيام الدنيا أو زمان لبشرهم في القبور أيام الدعة والراحة فيستقصرون زمانهم
لبشرهم فيها أكثر من زمانهم لما عظم خوفهم نسوا الأمر لما ضيق لأن اللازم منه أن لا
يستقصروا ولا يستطبعوا لأن يستقصروا المدة المستطيلة هذا وقد يعلل الاستقصاء بانهم
لما ضيقوا أعمارهم في الدنيا وفي الخرص على لذاتها ولم ينتفعوا بها كان وجودها كعدمها فذلك
استقلوا بخلاف المؤمنين وهذا تعليل حسن لاختصاصه بالكفار بخلاف التعليل بهؤلاء المؤمنين
فإن بغير المؤمنين مع أن ضمير نحشرهم للكفار **قوله** في موقع الحال أي من ضمير المفعول في
نحشرهم **قوله** أي نحشرهم من المؤمنين من لم يلبثوا إلا ساعة في تصوير المعنى هكذا قائل
لأن لفظ كان إما تخفيف كان واسمه يحذف أي كانوا لم يلبثوا كما ذكره أبو البقاء وغيره
أو الخاف فيه حرف جر وإن مصدرة على الوجهين يكون ظاهر المعنى على تشبيههم بعدم لبشرهم
الأساعة وهو كلام حار عن التفصيل وغاية التوجيه أن المعنى هم كانوا لم يلبثوا أقصدا إلى
تشبيههم مع كونهم لا بشيئ من غير إلا ما ينفسهم مع فرض أنهم لم يلبثوا أو مثاله إلى
من لم يلبثوا إلا ساعة ولهذا قال تشبهين من لم يلبثوا مع أن ضمير لم يلبثوا في النظم القرآن في
لهم من غيرهم هذا غاية توجيه هذا الكلام لكن التحقيق أن كان ههنا معنى الظن وهو أحد
معانيه ذكره ابن هشام وغيره والمعنى نحشرهم ظانين أنفسهم لم يلبثوا بوقت ما قالوا كونها
للشبهة يختص بالإنسان كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيداً اسد بخلاف كان زيداً قائماً أو في النار
وعندك أو يقوم فإنها في ذلك كالمثل للظن كذا في معنى البلبس وهذا الوجه مما تفرقت به أوصافه
ليوم ردها بان يوم نحشرهم معناه والمجمل تكرار ولا ينعى المعرفة بالنكرة وبأن حذف هذا

[illegible]

الرابطة لا يجوز وكذا حال كونها صفة لمصدر محذوف بخذف هذا الرابطة **قوله** كأنهم
لم يتعارفوا أي لم يتعارفوا: لوت الأثر فليلا **قوله** وهذا أول ما نشر وانصب على
الظرفية لا لتعبارة عن الزمان وهنا وكان دفع بالمتأففة بينه وبين قوله فلا انساب بينهم
يومئذ ولا يتساءلون وقوله ولا بـ الحميم حميد بالجر على الزمانين وقد دفع بأن المتب
تعارف توحيح وانقطاع كقول بعضهم لبعض أنت أضلعتني وأغويتني والمنفي تعارف
شفقة ورحمة وسؤال رافة وعطف **قوله** وهو حال آخرى مقدمة لعدم كون التعارف وقت
المشرب بعده ولكن لأجاجة إلى التقدير لأن الظاهر عدم تأخر التعارف عن الخمر زمان كثير
متعقب له وبمثله لا يجعل الحال مقدمة **قوله** أو بيان لقوله كان لم يلبثوا علله الزمخشري
بأن التعارف لا يتبع مع طول العهد فقيل بقرينه أنه لو طال العهد لم يبق التعارف لا طول
العهد فيضي إلى التناكر لكن التعارف باق فطول العهد يستف فالبيت يكون بمعنى الاستدلال
بطريق الاستيناف وانت خبير بأن هذا أن تم دل على عدم لبثهم لا على تشبيههم بل لم يلبثوا
الله أن يقال المقدمة الدالة على الملازمة لما لم تكن قطعية جعل مدلولها كونهم مشربين
بهم لا عدم لبثهم ولكن تحمل البناء على أن التشبيه يدل على تعارفهم دلالة التزائفة فيكون
قوله بتعارفهم إعادة لبعض مدلوله لا إفادة لأمر زائد عليه فغني كونه بياناً لعدم دلالة على
أمر زائد عليه بمنزلة التأكيد أو على أن يكون كونهم كان لم يلبثوا كناية عن تعارفهم لأنه من
لوازمه فيكون بتعارفهم بياناً لذلك المراد **قوله** للشهادة أي من الله تعالى وكونه للنجي من الحسن
تما يقتضيه المقام وأيضا لإفادة في الأخبارية وكونه للنجي لعطف على ما قبله لكونه خبراً
قوله ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في يتعارفون على إرادة القول أي يتعارفون بينهم قالين
أو يقولون ذلك فالحال ليس إلا هذا المقدور المذكرة وإنما المذكرة مفعول فتسأحل
في جعلهم للحال أي به تلك العلاقة ولم يجعله حالاً من ضمير خسر كما جوزه أبو حيان للزوم
الفصل بين الحال وذيها لكن يجوز أن يكون حالاً من مفعول نخسرهم على تقدير كون يتعارفون
حالاً فيكون هناك ثلث أحوال مترادفة **قوله** نبصرك بشير إلى أن الأرواة بصريه
لأغلبه ولذلك لم تبعه إلا إلى اثنين **قوله** كما أراه يوم يدري أن الواقع من الشرطين

بعض التباين فندرج بعض المقام

القاتل التفتازاني

ويعني كونه
الغريب مع نفاذ الغنى
الغنى على نفسه
فقال الى الغريب
مع الغنى

بتقدير القول

حتى يرد عليه انه لا يتصور التقدم بعد مجيء المدة فلا فائدة في فيه ولان نقول فائدة
المبالغة في انتفاء التأخر لانه لما قرينه به ونظمه في سلكه اشعر بان **اغ** في الاستحالة الى مرتبة التقدم
فيستحيل هو كما يستحيل التقدم فضيلة للتقدير الا في وان امكن ذلك ينفه وهذا هو السر
في ايراده بصيغة الاستفعال يعني انه بلغ في الاستحالة الى حيزه بنفي طلبه كما بنفي طلب المستحيل وقد
يقول العطف بالمثل على المقارنة نظير قوله جاء الشتاء اذا قرب اوانه **قوله** قل ان اريتم ان
ان اكم عذابه اعلم ان ارايت قد يستعمل بمعنى اخبرني كما في هذه الآية فهو منقول اما من ارايت
بمعنى ابصرت او من ارايت بمعنى عرفت وكلام الزمخشري ينسب بهذا في موضع من كتابه وبذلك
في موضع آخر منه فاذا قلت ارايت زيدا ما صنع فكذلك قلت ابصرت وشاهدت حالة العجينة
او عرفتها اخبرني عنها فهو لا يستعمل الاستخبار عن حال العجينة لشيء ثم وجه النقل انه لما كان العلم
بالشيء سببا للاخبار عنه او كان الابصار به طريقا الى احاطته على الحق الاخبار عنه استعملت
الصيغة التي لطلب العلم او لطلب الابصار فطلب الخبر وكونه منقول عادته هو الذي اخذناه الرضي
وقال ابو حنيفة ان العرب يفهمون ارايت بمعنى اخبرني وانها تنقضي اذ ذاك الى مفعولين وان المفعول الثاني
الترما يكون جملة استفهام بنفهم منها مع ما قبلها مبتدأ وخبر كقولك ارايت زيدا ما صنع اي اخبرني عنه
ما صنع وقبل دخول ارايت كان الكلام زيدا ما صنع انتهى وفي شرح الرضي قد يؤتى بالمنصوب الذي
كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اناكم عذاب الله وكم ليس مفعول
ثم قال ولا بد من استفهام ظاهر او مقدر بعد ارايت يبين الحال المستخبر عنها ولا يحمل لها من الاعراب
لانها ما انفك لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي حال من احواله
نسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايته
فلن بعض انهم كلامه فقد تلخص ان في ارايت بمعنى اخبرني قولين النقل والنضمين فعلى الاول
لا يكون الجملة الاستفهامية بعد محمل وعلى الثاني يكون محمل النصب على انه مفعول ثان له لعدم
ابطال اصل المعنى بتضمين معنى آخر واما زيدا في ارايت زيدا ما صنع على القول الاول فهو اما
منصوب بنزع عن كونه خبرا عنه او باق على وضعه الاول قبل النقل **قوله** وقت يبايحه
انتصاب يبايحا على الظرف فقط وجوز في سورة الاعراف انتصابه على المصدر ايضا لانه معنى

قوله وقت يبايحه انتصابه على المصدر ايضا لانه معنى

وعلى الحال اي بيتا او بيتين وههنا لم يلقفت الى شيء منها لان ما عطف هو عليه
وههنا راعى الظرف لا غير **قوله** وتشتغل نوم دفع بهذا العطف ان يقال المقابل للنهار
هو الليل لا وقت البيات منه اي وقت التبييت الذي هو الاغارة ليلا ووجه الدفع
ان المقابل بين الليل والنهار ليس بسبب ما يلزمها من الاشتغال بالنوم والاشتغال
بطلب المكاش اي زمان الغفلة منها كغير المهلاك في زمان الغفلة اقطع وهو في
الليل زمان النوم والاشترحة وفي النهار قبيل منتصف فيكون المبدأ بالنهار ههنا ذلك الوقت
منه لا كونه بقرينة المقلبة وقد يقتضيه بوجه آخر وهو ان المقابل للنهار وان كان هو الليل
الا انه اريد ههنا الاشعار بما ينبغي عن النوم والغفلة وكونه ما الوقت الذي يبيت فيه
الرجل للعدا اي يقنم فرصة غفلته وليس في مفهوم الليل هذا المعنى ولا هو مشهور
بذلك شهرة النهار بالاشتغال بالمكاسب ومصالح المكاش حتى يجسسون الاكتفاء بدلالة
الالتزام كما في النهار ومبني هذا الوجه كما ترى على كون المراد بالبيات تمام الليل وكذا
بالنهار تمامه لا البعض منها **قوله** اي شيء من العذاب يستعملونه اخذنا من وجوه
لكن تقدير الضمير لا يري له وجه لعدم الحاجة اليه لكونه ما ذاح في محمل نصب على انه مفعول
يستعمل ولهذا رجع بعضهم هذا الوجه ههنا لعدم الحاجة الى تقدير الضمير بخلاف الوجه
الاول ومنهم من لم يجوز الوجه الآخر لفقدان العائد الى الموصول وانا اقضي انه العجب المنصوب
يجوز حذف العائد المفعول وا عجب منه جواب البعض عنه بان العائد موجود وهو الضمير المحرور
في منه لعدم صحته دراية ورواية بل هو للعذاب كما ذكره المص وقيل هو لله ولا يخفى ضعفه
ثم التكرار في شيء يحمل الافراد والنوعية ومن التخصيص ويحمل البيت بمعنى اي شيء من الاشياء
هو العذاب يستعملون **قوله** لو كل مكره لا يلا لم الاستعجال لا يخفى ان استعجالهم بهذا الطريق
انما لايم كون استعجالهم على حقيقة وقد صرح بان مفسدهم بني هذا الوعد هو الاستعجال
والاستعجال فمبني الرد على التجاهل وحمل الكلام على الظاهر على طريقة اسلوب التقديم الاسلوب
ثم الزمخشري جوز كون معنى الكلام التعجب فقال كانه قيل اي شيء هو الذي يستعملون
منه فجعل التنوين للتسهيل والتعجب لعله انما لم يلتفت اليه المص لما قل ان ما ذاح يستعملون

قوله وقت يبايحه انتصابه على المصدر ايضا لانه معنى

وهو كون ما ذا
بمعنى الذي منه
اي الى اسم الموصول

اذ لا وجه لانك استعجالهم من الله
شيئا من الاشياء من غير ان يكون
ذلك الشيء من جنس العذاب ولا
يفيه الا رجوع الضمير الى العذاب
دون الله سبحانه
وعلى تقدير كون الضمير لله تعالى
يكون من الاستعجال

على نفس الشرط اي لا على الجزاء وهو آمنتم فانه يفيد انك اذا اخذ اليمان عن
اثبات العذاب الحاصل عن ترتيب الجزاء على الشرط لا من ثم كيف والتاخر الحاصل
منه انما هو مجموع الشرط والجزاء مما تقدمه لا تاخر الجزاء عن الشرط فقد ظهر مما قررنا ان
تصوير المعنى الى قوله لانكار التاخر مسوق على به التثنية واما على الاولين فكله ثم
على اصل مضاهلن كونه المعطوف مع التراخي والمعطوف عليه مقفلة والمعنى كفرتم قبل
اثبات العذاب ثم اذا ما وقع آمنتم به او المعطوف عليه هو الجملة الشرطية المقدمة وكلمة ثم لا يتبعها
وقوع اليمان بعد وقوع العذاب هذا وقال بعض شراح الكشاف جزاء الشرط انهم اذا ما وقع
على طريقة وقوع الاستفهام جزاء الشرط ولا حاجة الى كون كلمة ثم استعارة من المعطوف كالقاء
ما قبل لجواز دخول الجملة على حرف المعطوف على طريقة تقدير المعطوف عليه بعد هاتمل
اكرتم ثم اذا وقع ولا يحتاج الى تقدير القول اي يقال لهم انهم اذا ما وقع وانت خبير بان
ح لا يرتبط الجزاء بالشرط ولا يستقيم المعنى الا بتقدير القول وايضا قوله في تصوير المعنى
ان انماكم عذابا بباد خال الجملة على الشرطية فيه وهذا من مضايق هذا الكتاب **قوله** اي قبل الم
اذا آمنوا بعد وقوع العذاب الان آمنتم به فيكونه الان منصوبا على انه ظرف لا آمنتم المقدرة بالآمنتم
المذكورة لا مقتضى الاستفهام الصدارة فلا يعمل ما قبله فيما بعده قال ابو جبار وفي العلاج قراء
طلحة آمنتم بالان بوصول الجملة من غير هذه الاستفهام بل على الخبر فيكونه نصبه على الظرف
من آمنتم به المذكورة انتهى فعلى هذه القراءة يفتر بعد قوله اذا ما وقع آمنتم به الاخر لكيلا
جوابا لادان عاملاته تكذيبا واستهزاء فيه بهذا يرتبط بما قبله وقد يجعل الاستعمال
كناية عن التكذيب فيفسر تسجلون بتكذيبهم لكون الاستعمال من روافد التكذيب وفادتها
لتمحض تلك المقالة الشبهة لهم من الكفر والمعاصي ذكر المعاصي مع انه لا دخل لها في عذاب
للملا اشارة الى ان لسائر معاصيهم دخلا في تعذيبهم من جهة الكيف فاما ان ينزهى ما باراء
المعاصي كاللذين من اولادنا الكفر والظلم هو القول في تخفيف عذابهم المدلول لبعض الآيات على
نفي تخفيف ما في مقابلة كفرهم ا مادعاء النبوة نوقش فيه بان اثبات النبوة بالقسم مع تكبرها
لا يستثنى فالوجه هو الاول والضمير لزول العذاب ولجواز ان الغرض ليس اثباتا بل كون

والا على نفس الشرط اي لا على الجزاء وهو آمنتم فانه يفيد انك اذا اخذ اليمان عن اثبات العذاب الحاصل عن ترتيب الجزاء على الشرط لا من ثم كيف والتاخر الحاصل منه انما هو مجموع الشرط والجزاء مما تقدمه لا تاخر الجزاء عن الشرط فقد ظهر مما قررنا ان تصوير المعنى الى قوله لانكار التاخر مسوق على به التثنية واما على الاولين فكله ثم على اصل مضاهلن كونه المعطوف مع التراخي والمعطوف عليه مقفلة والمعنى كفرتم قبل اثبات العذاب ثم اذا ما وقع آمنتم به او المعطوف عليه هو الجملة الشرطية المقدمة وكلمة ثم لا يتبعها وقوع اليمان بعد وقوع العذاب هذا وقال بعض شراح الكشاف جزاء الشرط انهم اذا ما وقع على طريقة وقوع الاستفهام جزاء الشرط ولا حاجة الى كون كلمة ثم استعارة من المعطوف كالقاء ما قبل لجواز دخول الجملة على حرف المعطوف على طريقة تقدير المعطوف عليه بعد هاتمل اكرتم ثم اذا وقع ولا يحتاج الى تقدير القول اي يقال لهم انهم اذا ما وقع وانت خبير بان ح لا يرتبط الجزاء بالشرط ولا يستقيم المعنى الا بتقدير القول وايضا قوله في تصوير المعنى ان انماكم عذابا بباد خال الجملة على الشرطية فيه وهذا من مضايق هذا الكتاب قوله اي قبل الم اذا آمنوا بعد وقوع العذاب الان آمنتم به فيكونه الان منصوبا على انه ظرف لا آمنتم المقدرة بالآمنتم المذكورة لا مقتضى الاستفهام الصدارة فلا يعمل ما قبله فيما بعده قال ابو جبار وفي العلاج قراء طلحة آمنتم بالان بوصول الجملة من غير هذه الاستفهام بل على الخبر فيكونه نصبه على الظرف من آمنتم به المذكورة انتهى فعلى هذه القراءة يفتر بعد قوله اذا ما وقع آمنتم به الاخر لكيلا جوابا لادان عاملاته تكذيبا واستهزاء فيه بهذا يرتبط بما قبله وقد يجعل الاستعمال كناية عن التكذيب فيفسر تسجلون بتكذيبهم لكون الاستعمال من روافد التكذيب وفادتها لتمحض تلك المقالة الشبهة لهم من الكفر والمعاصي ذكر المعاصي مع انه لا دخل لها في عذاب للملا اشارة الى ان لسائر معاصيهم دخلا في تعذيبهم من جهة الكيف فاما ان ينزهى ما باراء المعاصي كاللذين من اولادنا الكفر والظلم هو القول في تخفيف عذابهم المدلول لبعض الآيات على نفي تخفيف ما في مقابلة كفرهم ا مادعاء النبوة نوقش فيه بان اثبات النبوة بالقسم مع تكبرها لا يستثنى فالوجه هو الاول والضمير لزول العذاب ولجواز ان الغرض ليس اثباتا بل كون

عنه الدعوي جذا لا هزلا وقد يقال انكس طبقات منهم من يفتح بشدة كما في قصصنا عراقي
شال عن نبوته فقال نعم ففتح به الاعرابي نقوله بجحد ظاهر كونه هذا تفسيرا
لاحق هو لا تفر بها عليه ورا لقال مقوله بالقاء فيرد عليه ان القول بجحد لا يقتضي
كونه القول ثابتا متحققا في نفس الامر ح ان الظاهر كونه السؤال عنه كما يدل عليه
تلقينه الجواب بانه الحق اي كائن وثابت وكذا لا قوله وما انتم بمعجزين وحمله على انه الحق
وما انتم بمعجزين في اعتقادي خلاف لفظ التهمة الا ان يحمل على انه خبر بعد خبر اي حق
ان قوله بجحد بناء على الوجه الاخير في عراب الحق هو لكن الظاهر ان ما ذكره تفسيرا
على الوجهين مع ان محناه هو الوجه الاول بدليل تقليده فتأمل ولا يظهر ان
الاستفهام فيه على اصله يعني حقيقة الاستعلام وقد يقال لما كان زعمهم الجزم بالبطا
لم يكن الاستفهام على حقيقة بل لما يليق بحالهم من الانكار والاستهزاء ولا يخفى ان هذا انما
يتوجه ان لو كان القائل به المذكورين واجبا اذا كان غيرهم كما اشار اليه بقوله حينئذ لخطب
ولا لان الخطب لا في حقيقة الاستعلام ولما اذا الفعل الى ضمير الجمع من قبيل اسناد فعل البعض
الى الكل او المراد حينئذ ومن جاء معه من اتباعه وقد يناقش ايضا في قوله لقوله ويستنبطون
بان هذا الاستنباء عن نهكم فلا يدل على مدعاه ولك ان تقول ان دباصل الاستفهام ما بعهم
لما يكونه على وجه الاستهزاء والمقصود ان يكونه للاشكال فانه يخرج عن معنى الاستفهام
فيندفع ح ما ذكره بجذا فيرد عليه انه قرئ الحق هو الجملة الاستفهام والتعريف بالآثم
فان تعرض بانه باطل بنى هذا على ما ذكره صاحب الكشاف في الفائق من ان المعرف
بالآثم سواء كان مسندا او مستداليا يفيد قصر المسند اليه على المسند قصر اضافة على
عكس المشهور المذكور في المفتاح وغيره فعني الحق هو انه حق لا باطل فاذا دخل عليه حرف
الاستفهام يكونه فيه تعرض ببطلانه وهو يستلزم التعريض بانتفاء حقيقة كما لا يخفى وهو
يؤيد كونه الاستفهام في حق هو لا اشكال وفي الكشاف ان القراءة بالآثم لتضمنه التعريض بانه
باطل ادخل في الاستهزاء اي من القراءة بالتكذيب وفيما ان الامر بعكس هذا لان كما لا يخفى ان
انما يحسب انما اذا لم يكن فيه تجوز البطلان فتأمل واحق هو مبتدأ لكونه صفة

القائل هو التفنان في علم الله
الاستفهام فيه على اصله يعني حقيقة الاستعلام وقد يقال لما كان زعمهم الجزم بالبطا لم يكن الاستفهام على حقيقة بل لما يليق بحالهم من الانكار والاستهزاء ولا يخفى ان هذا انما يتوجه ان لو كان القائل به المذكورين واجبا اذا كان غيرهم كما اشار اليه بقوله حينئذ لخطب ولا لان الخطب لا في حقيقة الاستعلام ولما اذا الفعل الى ضمير الجمع من قبيل اسناد فعل البعض الى الكل او المراد حينئذ ومن جاء معه من اتباعه وقد يناقش ايضا في قوله لقوله ويستنبطون بان هذا الاستنباء عن نهكم فلا يدل على مدعاه ولك ان تقول ان دباصل الاستفهام ما بعهم لما يكونه على وجه الاستهزاء والمقصود ان يكونه للاشكال فانه يخرج عن معنى الاستفهام فيندفع ح ما ذكره بجذا فيرد عليه انه قرئ الحق هو الجملة الاستفهام والتعريف بالآثم فان تعرض بانه باطل بنى هذا على ما ذكره صاحب الكشاف في الفائق من ان المعرف بالآثم سواء كان مسندا او مستداليا يفيد قصر المسند اليه على المسند قصر اضافة على عكس المشهور المذكور في المفتاح وغيره فعني الحق هو انه حق لا باطل فاذا دخل عليه حرف الاستفهام يكونه فيه تعرض ببطلانه وهو يستلزم التعريض بانتفاء حقيقة كما لا يخفى وهو يؤيد كونه الاستفهام في حق هو لا اشكال وفي الكشاف ان القراءة بالآثم لتضمنه التعريض بانه باطل ادخل في الاستهزاء اي من القراءة بالتكذيب وفيما ان الامر بعكس هذا لان كما لا يخفى ان انما يحسب انما اذا لم يكن فيه تجوز البطلان فتأمل واحق هو مبتدأ لكونه صفة

واقعة بعد الف لا تفترها م رافعة لظاهر وحق وان كان مصدرا في الاصل الا انه ههنا بمعنى
 ثابت او خبر مقدم وانا قدّم لغيره ان بلي السؤل عنه الهمة فهو قار من هذا الوجه
 لا يزال حتى يفيد التخصيص ويكون فيه ايضا تعريف بان باطل ما في قراءة الاعشى بالالف
 واللام مع انه خص التعريف بها والجملة لا تفترها على الاعرابين في موقع النصب
 يستنبطك اعلم ان التنبأ يتعدى الى مفعولين احدهما بمن تقول التنبأت زيدك عن
 عمر واي طلبت منه ان ينبي عن عمرو كذا قاله ابو حنيفة فالكاف في محل النصب على انه
 مفعوله الاول بغير وسط حرف والجملة مفعوله الثاني بتقدير عن وهذا مراد
 المصن ايضا وقال الزمخشري فيقولون الحق هو قيل فجعل استنبوتك متعديا
 الى واحد واقول ليس الامر كما قيل بل جعل التنبأ مقدرا اي يستنبطك عن حقيقة
 ما نقول ولم يجعل الجملة مفعولا ثانيا لان الظاهر ان يكون المفعول الجملة التي
 دخل عليها حرف الاستفهام وليس هذا بصحيح لان كلمة الاستفهام تمنع ان يعمل ما
 قبلها فيما بعدها وجعل المجرع مفعولا لا يعمل المعنى كما لا يخفى وبهذا ما في
 قول المص وقيل كلا الضميرين للمقدّر فيه بعد وهذا لم ينظمه في سلك
 الاولين واي معنى نعم اعلم ان الفرق بينهما على ما ذهب اليه ابن الجوزي نعم مقررة
 لما سبقها خبر كان او انشأ متبعا كان او منقيا واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها
 القسم فلا يقع الا بعد الاثبات وبعد الاستفهام وقبل القسم وقبل جئ اي لتصدق الخبر ايضا
 وقال ابن مالك هو يعني نعم فقله واي معنى نعم يحتمل ان يكون اختيارا منه لقوله ابن مالك فيكون
 قوله وهو من لوازم القسم اشارة الى الفرق بينهما بلزوم القسم دون نعم فان هذا مما اتفق عليه
 الكل كما صرح ابن حشام في المعنى الا ان حق التعبير والقسم من لوازمه لان ما قاله سئل
 عدم صحة وقوع نعم قبل القسم وليس كذلك ويحتمل ان يريد ان اي ههنا لم يفدا لا ما يفده نعم
 لو وقع مكان اي من تقرير كيقول لكونه المقام مما يصح ان يقع فيه ايضا فيكون قوله وهو
 لوازم القسم اشارة الى الفرق بينهما من حيث ان وقوع القسم هنا بطريق الوجوب لكونه
 لوازم اي ولو كان بدله نعم كان وقوع القسم بطريق الجواز الا ان قوله ولذلك يومه اي بقاء

٣٥
 قول الاحتمالي وفي تفسير الكواشي ابو حاتم ينف على الحق وابو بكر علي ونحو غيرها
 علي اي وجوز الوقف على هو فاثبت العذاب جعله من اجزاء الشيء فانه و
 فانه الامر ههنا وكان تجس من اجزاء هو يعني وجزاء عاجزا فالمعنى وما
 انتم بواجدين العذاب عاجزا عن انكم او وما انتم بمعجزين لمن وعدكم
 بالعذاب ان ينزل عليكم بالشرك او التعدي على الغير الظاهر ان ادب بالشرك مطلق
 الكفر اذ لا وجه للتخصيص بنوع منه وانه عمم الظلم لئلا نوعه الا انه خص المراد من
 الظلم على النفس بالكفر لكن الظاهر اما بقاؤه على اطلاقه لئلا يثار سائر الحاصلات المستوجبة
 للعذاب كما فعله الزمخشري ومن اقضى الزره او تخصيص الظلم بالكفر جريا على مقتضى
 السيا كما فعله ابو حنيفة وغيره من قولهم افداه يعني فده اي لا يعني قبل فدية لئلا النفس
 الظالمة هي المعطية لا الآخذة هذا هو الظاهر وقال ابو حنيفة بعد نقل المعنيين وههنا يحتمل
 الوجهين لا يخفى فانه قلت لعله اراد ان المعنى على التمس قبلت الفدية باقى الارض لو ملكته
 اذا اخذ منها فقبول الفدية يعني قبول اعطائها لا اخذها فيكون اقدي ح مطاوع جعل عليه
 الفدية لا مطاوع فده قلت هذا مع انه خلاف الظاهر في جعل احد المعنيين كون اقدي
 مطاوع فدي فلا يصح حمل امراره عليه اخلصوا ريدان اسرر الندامة كناية
 عن خلاصها فان اخلصوا علا لله تعالى اخفاء فقوله لان اخفاءها خلاصها اراد به ان من
 روادف لا انه عيذ وقوله اولاد الخ وجاء خبر تلك الكناية وقوله وقيل لظهورها عطف على
 على قوله لا تهم بل هو بعد قوله واسرر الندامة لما راوا العذاب لان المراد بالاسرار في ذلك الوجه
 هو الاخفاء وفي الكشف وقيل اسرر وساوهم الندامة من سفلتهم الذين اهلواهم
 حيا ومنهم وخوف من تنبهم قيل فيه بعد لان من عابن العذاب يكون مشغولا بما يقابله
 من قبله يكون فدا للثبات والتوحيج الوارد من السفلة وايضا ضمير اسرر الكل فظلمت وهو عام
 في الرؤساء والسفلة واجيب عن الاول بان هذا انما هو قبل ان يعذبوا بعد ان ظهر بعض الامارات
 سيما وقد جمل الخلاص بالعفو واما حال العذاب فمهم يتركه هذا الاخفاء لقوله تعالى والوارثين
 غلبت علينا ثغورنا ليس تكرار اي لما تقدم من قوله فاذا جاء رسولهم قضى بينهم الخ

الوقف على الحرف يعني على كذا
 ما انتم بمعجزين استنبأ فاما الا
 فان دخل في حيز القسم
 يصح الوقف على اي ههنا في
 لزوم القسم وكفاية القسم
 الذي جعله محل لل
 سلم الله

٣٥

ولا يتوهم ان الاله هو العذاب
 لا الكفار لكون الكلام على القول
 من قبيل القلب لان الغائب
 الذاهب هو التخاصص
 منسمة الله

الفاعل الجواب
 ويؤيد بدفع التناقض بين
 بين اسرار الندامة
 باخفاءها واطهارها

۱. ابتدا

[illegible]

كانه قيل فيها
فليقر حول
منه الله

وقوله فان اسم الاشارة بمنزلة الضمير بان الوجه شرط حذف فعل يفتر وما بعده اعذر
فختال المفسر عن معمول المفسر بضمير في كل المفعول واسم الاشارة المفردة يجوز ان يشار به
الى شيئين كما في عوان بين ذلك فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا الى ان المفسر
لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج
يجب الاعتناء ببناءه ايضا فهذا هو قرينة كونه المحذوف فليعتوا او قيل هي تقديم
للمار والمجرور المفيد للاعتناء ببناء المجرور فتأمل وفائدة التكرير التأكيد لما
جعل الكلام من قبيل المحذوف على شريطة التفسير فاد التأكيد مع التخصيص للتكرير
والقديم كما في واي فاي فار هو ثم الظان التكرير يري يختص بكونه المحذوف
هو الثاني الاول ولك ان نعمة اباها بناء على التلازم بين كونه الشيء
مفروجا وبين كونه معننى عليه فكان احدهما تكرير للآخر وبؤيته انه ذكر هذا
بعد التقديم وان البناء بعد الاجمال وكذا ايجاب الاختصاص المذكور بالفرج
غير مختص بالبناء وقوله ويجاب اختصاص الفضل الى قيل عليه قضية الاختصاص
اللازم من تقديم المار والمجرور على كونه وهو واجب نارة بالجل على القلب
كما في واختص بوا واخري باننا افاد الكلام اختصاص الفرج بها جملا
كانها اختصاصا مبا لفة لكن التحقيق فيه ما ذكره كيد التحقيق في امثاله
ان اختصاصا شئ باخري قوة امتياز بذلك الشئ لاختلاف اياه فيكون
مجازا عن الامتياز ثم الوجه في كونه التكرير لا يوجب لك الاختصاص قبل هو ان التقديم
في المرة الاولى فاد الاختصاص فلما تكررت فاد ايجاب لك الاختصاص لكن لا يخفى
عليك ان الظاهر ان ايجاب استفاد من صبغة الامر فان جعلت للايجاب فهي
في المرة الاولى كذلك والا فلا ايجاب منها ولا دخل لتكرير ما يفيد الاختصاص
في ايجابها بل في هذا القائل ان اقل مراتب صبغة الامر هو الا باحة وكذا
للايجاب يحتاج الى دليل عليه وليس لنا دليل ظاهر سوى انه لما ذكر صبغة
افاد تكريره الاهتمام بالامور والاهتمام بناسب الايجاب جعلت لا يوجب الاختصاص

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

فتأمل او صل دل عليه قد جاء تكلم والمعنى قل جاء تكلم اي هو عظة ملتبسا
بفضل الله فيجبرها فليفرحوا فلا تكلم الكلام ح من قبيل المحذوف على شريطة
التفسير والفاء الاولى بمعنى الشرط يعني انما اذا اخذ على جواب شرط محذوف
او الربط اي للتفريع او السببية "فبذلة لتسبب ما بعد ها عما قبلها فهي فصية على
الوجهين ثم الاول منها عام لكلا الوجهين السابقين وان اشعر قوله فيها
بتثنية الضمير اختصاصا بالوجه الاول والثاني خاص بثنائيهما كما لا يخفى وقد
اشار اليه بعطف قوله والدلالة على ان مجي الكتاب الى بطريق التفسير قوله وتكررها
اي انما يراها في فليفرحوا هذا عام لكلا الوجهين السابقين فهي زائدة
كما صرحوا به فيما اوردته من النظر ولا ينافي زيادتها كونها للتأكيد وقد يجعل
الاولى زائدة لان جواب الشرط حقيقة هو فليفرحوا وبذلك متعلق به قدم التخصيص
اقول فلك ان تجعله ح بدلا من بفضل الله ورحمته فلا يكون فيه تقديم التخصيص
ولا حذف على شريطة التفسير ثم اياك ان تجعل الثانية للعطف على المحذوف
اذا جعل الاولى للشرط نظير ما قالوا فابا ي فاعبدون كما توهم وعن يعقوب
فلنفرحوا بالثناء قراءه الا عيا كعثمان بن عفان رضي الله عنه واي وانس والمسلمين
سرين والعيا كعثمان بن عفان رضي الله عنه واي وانس والمسلمين
المفروض ذكر النجاة ان اصل الامر مطلقا ان يكون باللام لكن لما كثر الامر
للحاضر تركوه تخفيفا وذكر وان الاصل اضرب لتضرب فحذفوا اللام
كما حذفوا حرف المضارعة تخفيفا لكثرة الامر للحاضر ولم يحذفوا من
الغائب لعدم كثرة الامر للغائب مثله فلهذا القراءة قراءة على الاصل
المفروض بكلام الوجهين قوله وقد روي مرفوعا الى النبي وم وفي شرح
اللب قيل انه عليه السلام لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام
والثاء وعن الزمخشري كان النبي عم انما انشء القراءة بالاصل لانها اقل
على الامر بالفرح واكثر نصيحة ايدنا بان الفرح بفضل الله وبرحمته

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

اشارة الى كون الباء
للملابسة والابتنافى
هذا كونها متعلقة
بجاء فتأمل على ما

ويكون تقديم الكلام
ان فرحوا بغيرها فليفرحوا
هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

بمعنى ان المص من خص
الوجه الاول اعني كونه
الفاء للوجه الشرط
بالوجه السابق من
الوجهين اعني كونه

الباء متعلقة بفعل
ففرحوا قوله فليفرحوا
لكنه يمتحن على
الوجه الثاني ايضا
بان يقال ان فرحوا

بجبرها فليفرحوا
هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

هذا هو الوجه في قوله
فليعتوا او فليعتوا او فليعتوا
الى ان المفسر لا يجب ان يكون من جنس المفسر بل يجوز ان يكون من لوانه فان مما يجب الفرج

بليغ القصيدة ببطايق التكبير والتعظيم وتضمن الكلام معنى الشكر لذلك ونظيره
 مما انقلب فيه ما ليس بفضيح فصيحاً قوله ولم يكن له كفواً احد من تقديم الظرف الفوق
 لكثرة الغرض معقوداً به انتهى فانها الى الزوال اي مسرف او صائر قوله وهو اي
 لفظ هو في هذا خبر ضمير ذلك يريد توجيه افواه الضمير مع ان ما رجع اليه شيئاً حاصله
 ان الضمير لذلك بناويل المشار اليه اي لما اشير اليه معنوياً بكونه مشاراً اليه ولك
 ان تجعله لها بناويل المذكور وقد يقال لما كان فضل الله ورحمته بمنزلة شيء واحد
 وفي حكمه عبر عنها اولاً باسمين على سبيل التاكيد ثم اشير اليها بذلك وعاد
 الضمير اليها مفرداً انتهى وقرا ابن عامر تجمعون اي بالتاء على الخطاب هذا
 على قراءة النبي عم وعلى قراءة فافرجوا وما على القراءة المشهورة فاشار اليه
 بقوله على معنى الى وما صله ان الامر بالفرج بصيغة الغيبة المؤنثين والخطاب
 لغيرهم ان حص الكس بقرين والافلكن مطلقاً ثم ان ذلك الخطاب اتمى الله تعالى
 ان لم يدخل في خبر قل او من النبي عم اندخل فيه والاول اظهره اليه بميل كلامه الى
 فمثل قوله ايها المخاطبون اي ايها الذين آمنوا جعل الرزق من غير لالة مقدر في
 التمام حصل بلباب منه يحتمل ان يراد منه من قبيل الاستعانة المكنية والتجلية وان يريد
 انه من قبيل الاسناد المجازي وقد جعل انزل بمعنى خلق كقوله تعالى وانزلنا الحديد
 وانزل من الانعام ثمانية اروج وقد جعل على حذف المضاف اي من سبب رزق
 وليس بالوجوه لان الاستخبار ليس من سبب رزق بل من نفس ولا تهم لم يجعلوا من
 السبل الا حراماً وما في موضع النص على علم ان ما هذه اما المتفرها مية معنى اي
 شيء فيكون معمولاً لانزل الله والجملة بيان المستخبر عنه والمنصوب الذي كان
 معمولاً به مختلف هذا ما ذهب اليه الشيخ الرضي في ارايتهم بمعنى اخبر وفي
 ما اما على ما ذهب اليه غيرهم فهي معلقة لا ارايتهم والجملة سائلة مسددة مفعوليه وقوله
 قل الله اذن لكم جملة اخري استفهانية لا تعلق لها بما قبلها من جملة الاعراب
 واما موصولة تحذف العائد معمولاً لا ارايتهم والجملة الاخري لبيان الحال المستخبر عنها

قوله ايها المخاطبون اي ايها الذين آمنوا
 قوله ايها المخاطبون اي ايها الذين آمنوا
 قوله ايها المخاطبون اي ايها الذين آمنوا

او ابا اسم امير
 او غير
 هما سائلان

في محل

ام في محل نصب على منفعول ثان لا ارايتهم وقيل تكريماً للتاكيد في كلمة ام
 اما متصلة وهو الظن ولا ينافيه تحقيق العلم بانتفاء الاذن من الله في ثبوت
 الافتراء لان هذا السوال ليس حقيقته لطلب العلم بل للوعيد وطلب الافتراء
 منهم على الافتراء والزام للجملة ٢ منقطعة ومعنى الهزة فيها التفرق افتراءهم
 على الله تعالى هذا على تقدير كون الجملة الثانية متصلة بارايتهم واما على انقطاعها
 فالافتراء بما فيها يحتمل الاشكال فيكون ام منقطعة لا متصلة هذا هو حصول
 السلام في هذا المقام قوله ولكم دل على ان المراد من اي مما انزل الله ما حل منه
 لان اقل مرتبة اللام في امثاله الاباحة ولا دلالة فيه على انحصار ما انزل من الرزق
 فيما حل حتى يكون فيه مفسك لمن يقول ان الحرام ليس بمرق ولفظة
 هذه اشار الى ما حل جعلوا لا تهمهم من الانعام حجراً اي ممنوع من غير خدم
 الا و ان ما في بطون هذه الانعام يعنون به اجنة الحجاب والسواك خالصه
 لتكون اي لرجالنا ومحرم على اذن واجنا اي على متعلق يقولون لا ان ذلك
 مبتدأ وبجمل خبر ثم لما كان الظن ان يكون ما منصوباً بانزل لا بارايتهم وان لا
 يكون ايضا الله اذن لكم معمولاً لدساق الكلام عليه ثم قال ويجوز ان
 يكون المنفصلة الى عطفاً على المعنى واراد بالمنفصلة القصيدة وهو قوله اذن
 لكم ام على الله تفترق او المنفصلة في الطعما تقدماً بكلمة قل قوله متصلة
 بارايتهم اي مربوطاً به ومعمولة له ولما كان الظن ايضا ان يكون الوجود المنقطع
 على ان يكون الهزة باقية على اصلها وام متصلة قال وان يكون الهزة للانكسار
 وام منقطعة عطفاً على ان يكون المنفصلة ولا ينافي ذلك جواز لفهم ام
 منقطعة ايضا على تقدير ان يكون الهزة للانكسار كما اشترنا اليه آتفاً فمثل
 ه بقي ههنا شيء وهوان الزمخشري جعل هذه الآية في سورة الانعام
 من قبيل التقديم للتحضير عليه بان المسند اليه المعرف نحو زيد عرف لا يصح
 جهاً من باب التقديم اذ لو اخرج وقيل عرف زيد يكون مرفوعاً بعرف فلا يحتمل

فانه بلفظ
 بمعنى بل
 و الهزة

لا تهمهم

والله

لنصديقه بقل
 منه

اي جنيته

في تفسير قوله تعالى قل غير
 الله اتخذ ولياً سائلاً

بالرفع لا بالجرح وهذا لم يحد حرف الجرح فيه اشارة الى ان من في من متة
 ذرة زائدة وثقال الشيء ميزانه من مثله والذرة غلة صغيرة او الهباء
 والهباء الغبار قد يربها للكونا مثلاً في عاينه القدة عرفا والمراد ههنا اذني
 ما يتصور في القلة لا المصير اي في الوجود والامكان فيعلم ان نقل السماء
 والارض ايضا وقوله فان العامة لا تعليل للتعبير عما في الوجود والامكان
 بما هو خص منه لعموم المجردات التي ليس بها في الارض ولا تما في السماء وقوله
 ليس بها صفة غير هي الى ليس في وجه الارض ولا في تضاعيف السماء وطبقاتها
 ولا متعلقا بها بان يكفر في تخبرها وفي اشارة الى ان المراد بما في السماء والارض
 ما يقع لما في تخبرها لا ما يخص بما في وجه الارض وطبقات السماء فتسلل
 وتقديم الارض اي مع ان عادته تقع جرت على تقديم السماء وانما ذكرها
 في كتابه العزيز لشرفها وعلو مكانها قوله والمقصود منه بالرفع عطف على
 محل اسمان وداخل في جبر التعليل يعني ان الكلام في حال اهل الارض
 والمقصود من قوله ولا يعزب الحبل وما قبله اقامة البرهان على احاطة
 علمه بحال اهل الارض بان من لا يغيب عن علمه ما في الارض تقير وقطير
 يعرف اهلها في الاحق بالتقدم دون السماء بل وذكر احاطة علمه بما في المنظر
 كبلان يتوهم من التخصيص الذي اختص احاطة علمه بما في الارض كلام
 براسة عطف على لفظ متقال ذرة او على محله الاستلزام لكون الاستثناء منقطعا
 مع ان الاصل فيه الاتصال ولا يعدل عنه الا في الضرورة وهي منتفية ههنا
 ولا نافية اي الجنس واصغر اسمها ومنصوب بها لكونه مشابها للمضاف
 ولم يتوهم لانعدام صفة وقيل مبني على الفتح ولا يري له وجه لانتهاء
 شرطه الا بئاول كما سطره وقرا حزة ويعقوب بالرفع هذه القوارة
 تحمل وجهين احدهما كون لا يعنى ليس نائنه ما كونها النفي الجنس وبلغاة
 فكفر ما بعدها مرفوعا على الابتداء لوجود شرط الالفاء وهو تارة

حيث قال ولما كان في قوله
 الاكتاف عليكم شهود التحذير
 عطف عن خطابه وم الى
 خطاب امته بقوله وما
 فعلون من عمل الا وان
 الله شهيد على اعمالكم
 سلمه الله

او صفة ممكنة وغيرها
 صفة له ايضا او
 حال من الله

صرح بنصب الزمخشري
 وكلام المصنوع يحمل البناء
 على الفتح ايضا
 سلمه الله

والمتقال اسم لاصفة وان
 كان بعون الصفة ومعناها
 كما وهي الميزان سلمه الله

فان قيل
 في قوله
 لا يكفر

لا يكفر نظير لاجل ولا قوة بالرفع فيها وهو مختار المص لكن فيه
 ان افضل من من قبيل المشابه للمضاف كما صرحوا به فيجب نصبه ولا يجوز
 رفعه فالوجه ان يكفر لاح بمعنى ليس اقول ولكن ان تجعل اصغر من
 ذلك من قبيل المشابه للمضاف وان جعل منه بجمل اعتبارين فالأول بوجه نقل
 عن التعليل لقول لا امر معروف وان قلت لا امر معروف لك اذا جعلت معروف
 من تمام الاسم جعلته متصلا به كأنك قلت لا امر معروف وان قلت لا امر
 معروف فكأنك جئت بمعروف بعدما بنيت على الاول كلا ما انتهى ولك
 ان تعبر مثل هذين الاعتبارين في ولا اصغر من ذلك ولا أكبر وانفصاله عن
 لفظ من في الاعتبارين لا ينافي وجوب استواءه به على ان افضل ههنا بما يجوز
 استعماله بدونه في النظم كما ذكر في كتب النحاة يجوز حذف من اذا كان المفضل
 عليه معلوما كما في قوله الله اكبر اي من كل شيء وقوله يعلم السر واخفى اي من
 السر وههنا كذلك فان من متقال ذرة قرينة دالة على ان المراد اصغر من متقال ذرة
 و أكبر هذا غاية ما يمكن ان يقال في دفع الاشكال الذي اوردته ومن عطف
 على لفظ متقال ذرة اي لفظه الجرح فيكون هو ايضا مجرورا بالفتح لعدم انصرافه
 وفي قوله بدل الكسرة اشارة الى اصالته في علامة الجرح قوله او على محله وهو
 الرفع على انه فاعل يعزب ومن مزبلة لا يستغرق النفي فيكون هو ايضا
 مرفوعا قوله جعل الاستثناء منقطعا لا متصلا كيلا يلزم فساد المعنى
 وهو الذي سماه الزمخشري اشكالا فرد العطف المذكور باستلزامه اياه فده
 المصنوع جعل الاستثناء منقطعا والمعنى لا يغيب عن علمه شيء من الاشياء لكن
 الكل ثابت في اللوح ولو جعلناه متصلا يكون المعنى ولا يغيب عن علمه
 في حال من الاحوال الاحال لونه في اللوح ولا يخفى فساد العجب ان الزمخشري
 حصل كثيرا من الاستثناءات الواقعة في كتاب الله تعالى على الانقطاع لاستلزام
 الاسماء مثل هذا الفسا وغفل عنه ههنا وقد يجاب عن الاشكال

في قوله
 لا يكفر
 نظير لاجل
 ولا قوة
 بالرفع
 فيها
 وهو
 مختار
 المص
 لكن
 فيه
 ان
 افضل
 من
 من
 قبيل
 المشابه
 للمضاف
 كما
 صرحوا
 به
 فيجب
 نصبه
 ولا
 يجوز
 رفعه
 فالوجه
 ان
 يكفر
 لاح
 بمعنى
 ليس
 اقول
 ولكن
 ان
 تجعل
 اصغر
 من
 ذلك
 من
 قبيل
 المشابه
 للمضاف
 وان
 جعل
 منه
 بجمل
 اعتبارين
 فالأول
 بوجه
 نقل
 عن
 التعليل
 لقول
 لا
 امر
 معروف
 وان
 قلت
 لا
 امر
 معروف
 لك
 اذا
 جعلت
 معروف
 من
 تمام
 الاسم
 جعلته
 متصلا
 به
 كأنك
 قلت
 لا
 امر
 معروف
 فكأنك
 جئت
 بمعروف
 بعدما
 بنيت
 على
 الاول
 كلا
 ما
 انتهى
 ولك
 ان
 تعبر
 مثل
 هذين
 الاعتبارين
 في
 ولا
 اصغر
 من
 ذلك
 ولا
 أكبر
 وانفصاله
 عن
 لفظ
 من
 في
 الاعتبارين
 لا
 ينافي
 وجوب
 استواءه
 به
 على
 ان
 افضل
 ههنا
 بما
 يجوز
 استعماله
 بدونه
 في
 النظم
 كما
 ذكر
 في
 كتب
 النحاة
 يجوز
 حذف
 من
 اذا
 كان
 المفضل
 عليه
 معلوما
 كما
 في
 قوله
 الله
 اكبر
 اي
 من
 كل
 شيء
 وقوله
 يعلم
 السر
 واخفى
 اي
 من

لا استلزامه خلاف
 العاقل وما يليق
 بذاته تعالى ولو جعلنا
 الكتاب عبارة عن
 علمه تعالى ان المعنى
 افسد لاستلزامه
 التناقض
 سلمه الله

الذي اورد مع حل الاستثناء على الاتصال بان المعنى لا يبعد عنه شيء أصلا إلا
ما في قوله او في اللوح ان عدد ذلك من العزوب فقد عزب لكنه لم يثنى فلا يعزب عنه
شيء أصلا فيكون نظيره قوله ولا يعزب فيهم غير ان سيوفهم من فلول من قولهم الكتاب
وقول الله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وبان يقدر قبل قوله الا
في كتابه ليس من ذلك وعزى هذا الى ابي شامة وبان معنى يعزب يبين
وينفصل اي لا يصد عن ترك شيء من خلقه الا وهو في اللوح وتلخيصه
ان كل شيء مكتوب فيه ذكره الكواشي وبعبارة اخرى ان معنى يعزب ليس
يخفى بل يخرج الى الوجود فعلى الآية لا يخرج الى الوجود عنه مثقال ذرة الا
وهو في كتابه يبين ذكره حسب المعنى هذا ولكن يقول مراد الزمخشري
قال هناك وضمها بالابتداء يؤيد
المرأة بالفتح على نفي الجنس ولا يجوز
عطف المفعول على متقال والمفعول
على ذكره في موضع الخبر لا متناع
الصرف لئلا يستثنى عنده انتهى
كلامه هناك سلمه الله

فإن الاستثناء على الاتصال فلا يبعد عنه الا في الضرورة وهما تفت ههنا
بغير هذا الوجه ومقصود النص توجيه ما ذهب اليه كثير من العلماء من تجوز هذا
العطف لا الرد عليه في ههنا شيء آخر وهو ان المص جوز هذا العطف ههنا
بجمل الاستثناء على الانقطاع ورتبه في سورة سبأ بلزوم المعنى فتأمل والمراد
بالكتاب اللوح المحفوظ انما قصر عليه مع انه جواز كون المراد به علمه تعالى
في ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين حملا على التأسيس فتأمل الذي
ينولونه بالطاعة الخ يعني ان الفعل ما يعني الفاعل او بمعنى المفعول
وكلمة الوصل ما يعني الفصل او الكلام على تجوز اعادة التثنية معنى
واحد من المشترك اذا لم يكن معانية متضادة كما ذهب اليه البعض وانظر
ان مراده هو ان يرشدك اليه قوله بين التولية لهم فان هذا يدل على اعتبار
التولي من الجانبين في معنى الولي عنده وقد يقال لا يعزب الله في معناه وان
لزم الاول من حقوق مكره اي في الاستقبال وقوله بفوات المأمول
اي في الماضي هكذا صرحوا ولكن لا اختصاصا ليعزب بفوات المأمول
بل قد يحصل هو من حقوق مكره في الماضي ثم ان انتفاء الخوف والخزن

عنهم ليس الا في الآخرة دون الدنيا سواء تعلقا بامور الدنيا كيف وحصل
ذلك للانبياء عليهم السلام قال الله تعالى لا تخافوا نقي معكم اسمع واري وحصل
سيد البشر وفضل اهل الوبر والمدة ما قرع سمعك من تحزن على الصاب
وتخوف من اصابة المحارة تعلقا بامور الآخرة اذ لا يخلو احد من المحقر
بامر الآخرة ولحسن علي ما فاته من القيام التام بطاعة مولاه وقيل الذين
آمنوا وكانوا يتقون بيان لتوليهم لهم اي على جميع وجوه الاعراب فيه
وقوله بين التولية لهم لم يقتضى الواو العاطفة قبل قوله تعالى لهم البشرى ولكن
المعنى عليه وفي بيان المراد بالاولياء وما بشرنا به في الدنيا والآخرة اقوال
يطول بذكرها الكتاب واما ان تنوهم من ظاهر حديث عمر رضي الله عنه
الذي نقله صاحب الكشاف جواز ان يكون منهم من يبلغ درجة نبينا وفضل
عليه كما ذهب اليه بعض الملاحدة المنتهين الى التعريف لان تفضل بعض احد
الائمة بجزء من التولية في بعض الاوقات لا يستلزم تفضيلهم على الاطلاق
كيف وما من احد الا وفيه فضيلة لا يكون في غيره ولا يلزم منه فضل على
غيره مطلقا وبحل الذين آمنوا مال الى مذهب الاكثريين من لغة الدين
مبني على الاحوال الثلث وعبارة الزمخشري ظاهر في اعرابه ولك ان
تعمها اياها قوله النصيب والرفع اي ينقل من امدح وينقل من المبتداء وهم
قوله على المدح اي على الدعاء بين وقوله او على وصف الاولياء ظاهر
في كونه ناظرا الى الاول وقد يجعل ناظرا اليهم ما معاناه علي ان محمل
الاولياء الرفع لان مبتداء في الاصل وقد يجعل الذين منصوبا على ان تبدل
من الاولياء وقوله او على الابتداء ناظرا الى التسمية وقد يجعل مفعولا على انه
خبر بعد خبر لان ثم في كونه صفة للاولياء تأمل لا انظر ان الفصل
بينها بالخبر عنده فتأمل اشارة الى كونهم مبشرين وقيل الى
البشر بآويل التبشير وقيل الى النعيم الذي وقعت به البشرية

اذ ليس مرتبة الا
ويتصور فوقها
اخرى سلمه الله

في الحفظ
في التفسير

وليس من شرطه ان يقع بعده كلام يتصل بما قبله هذا اصطلاح
جديد مخالف لما في كتب الفخوسبق اليه الزمخشري وتبعه المصنف وقد جعل الاولى
اعتراضية والثانية تذييلا وقد جعل هي ايضا اعتراضية من جهة ان
ما بعدها متعلق لما قبلها من حيث انه نهي للنبي ع وم عن الحزن
كما ان ما قبلها في الحزن عن امته المشركهم وتكذيبهم وتهديدهم
خص المراد بهذه كونها بالجلد ووزن التحمل ولك ان تعمد لكل ما وقع
تماما بوجهه ولما لم يقع بعده ولكن يؤذي بان وقع استئناف بمعنى
التعليق اي ابتداء كلام يفيد التعليق او جواب سؤال هو لم لا يحزنه شأنه
ذلك مقصوده فيكون مفعول القول وايداه بالقرآن بالفتح اذ لا احتمال
فيها لذلك لو جوب الكسر اذ دأب فيجعل على حذف لام التعليق واما احتمال
كونه بدلا من قولهم فقد رده الزمخشري بانه يخرج منكر لا انتفاء
هذا القول منهم وعدم احتمال حزن النبي ع وم وهذا لم يجعل من قبيل
قوله ولا تكونن ظهيرا للكافرين وقوله ولا تدع مع الله الها آخر قول
المعنى على الفرض بعيد عن جلتين كانه قيل ولا تحزن بقولهم بشير
الي ان مرجع نهى عن فعل غير الي نهيه عن فعل نفسه فاذا قلت
لا تأكلك اسد فقد نهيت عن القرب منه فهو يقهرهم وينصرك عليهم انما
ضم هذه المقدمة مع ان اللازم من اثبات جميع العزة لله تعالى مجرد عدم
غلبتهم على النبي ع وم تنبها للتعليل بمعونة المقام قوله فيكما فيهم تفرج هذا
على كونه سبيعا عليا ليحصل به مزيد ربطها بما تقدم ولكن ان جعلها
كناية عنه فيحصل به غيبة عن ضم المقدمة المتقدمة وهو كالدليل على قوله
وما يتبع الذين الي اي على جميع تقادير وجو الاعراب سوي كون ما هو
اي شركاء على الحقيقة فصدق بهذا التقييد الرد على من منع كون شركاء
مفعول يتبع لان اتباع المشركين اياها ثابت فلا معنى لتقييد قوله ويجب

ابو البقاء

ان يكون شركاء مفعول يدعون عطف بحسب المعنى على ما تقدم فان
تقييد شركاء بقوله على الحقيقة دل على جملة مفعول يتبع قوله ومفعول يتبع
محذوف وهو يقينا كما صرح به في تقرير المعنى وهو اوفق لربط قوله ان
يتبعون بما قبله وقد يجعل الله او شركاء المقدين كما ذهب اليه الزمخشري
فقبل كانه ما لاي اعمال التنازع الفعليين على مذهب الكوفية وانه
بان مفعول القول مقيّد كما صرح به دور مفعول التنازع كل منهما مقيّد
بقيد فلم يكن من باب التنازع وليس في قوله فاقصر على احدهما دلالة في
على كونه من هذا الباب كما توهم وانت خبير بان التقييد تابع للاعمال فلا يثبت
التقييد كونه ذات المقدّمات تنازع في الفعلان فتأمل قوله وانما يتبعون ظنهم فيه
اشارة الى ان اللام في الظن عوض عن المضاف اليه وان مفعولي الظن اشياء
شركاء المقدر وقد ينزل الظن منزلة اللازم فلا حاجة الى تقدير المفعول
لان المعنى ما يتبعون يقينا بل ظنا قوله ويجوز ان يكون الاستفهامية منصقة
بمتبع فشركاء يكون مفعول يدعون قطعاً والمعنى اي شئ يتبع المشرك
اي ما مقدار ومآله الى ان ما يتبعونه ليس شئ قوله وموصولة منصقة
على من اي ولي ما يتبعه المشرك خلقا ومكانا فكيف يكون شركاء فصدر
الاية باق على ما ذكره من الاستدلال به على ان ما لا يفعل الا يصلح للربوبية
وهذا يكون دليلا مستقلا على عدم صلاحية ما عبده مطلقا عقلا
او غيرهم وقد يجعل ما محذوف الخبر لا معطوف على من اي وما
يعيدونه هو كذا باطل قوله والمعنى اي واي شئ تدعونهم شركاء ويشير
الى ان ما لا يستفهام والمعاذ للذين محذوف هو ضمير مفعول تدعون و
شركاء حال منه اي تدعونهم حال كونهم شركاء في زعمكم فيكون الذين عبارة
عما يشركونههم الملائكة والمسيح وعذوب قوله فيه اي في اتباعهم لله تعالى
وه ابعده اي قوله ان يتبعون الخ فيكون فيه التفات من الخطاب الى

فانها بعمل يفيد
مفعولها بما يناسبه
سلكه الله

اي يجنب من في السموات
ومن في الارض سلكه الله

الغيبه قوله سيكون الزمان بعد برهان اي بعد برهان مستفاد من
قوله الا ان الله اعلم ان من عبده من الملائكة والنبين لصلاحه
فهم الربوبية مع تضمنه الاستدلال بعلمي علم صلاحه لا يعقل لها
يكذبون يعني ان الخوض بحكي بعض الكذب ويعني الخوض بتقديم
الجزء اي الزاوي الي القاطن والتقدير فكلاهما صحيح ههنا المتوجه هو
بها الى ان في الآية ما يفيد القصر فان جعل ضمير الله مستداليا
والموصول مستدالا دون عكس مع صلاحه كل منهما لكونها مفرقتين
لكن يجعل مستداليا فاذان الكلام مع من يعرف الله تعالى ويعرف ان
في الوجود من جعل الليل سكونا والنهار مبصرا لكن لا يعرفه علي التعيين
فيطلب من يجعل مستداليا ويحكم به عليه فاذان النظم ان ذلك هو الله تعالى
لا غير قصر تعيين فمثل وانما قال مبصرا ولم يقل ليصروا فيه حتى سلب
قوله لتكنوا نفرة بين الظرف الجرد وهو الليل وبين الظرف الذي
هو النهار واراد بالمتعلق ما يتوقف عليه الشيء دون ما يؤثر
فيه فان الايضام شرط بالضوء الذي هو لازم النهار بخلاف الكون
فانه لا يتوقف على الليل بوجه من الوجوه فاستد الفاعل الى النهار ههنا
ولم يستدل بالليل هناك نفرة بين الظرفين وبهذه اللفظ الوجه في انه
لم يقل جعل الليل ساكنا والنهار مبصرا بعلاقة الظرفية كما في نهاره صائم
بطريق الاسناد الجازي لعموم العلة هذا وقد يجعل الآية ما حذف فيها
من كل جملة منها ما ثبت في الاخرى فانه ذكر علة جعل الليل بقوله لتكنوا
وحذف علة جعل النهار وذكر صفة النهار بقوله مبصرا وحذف صفة الليل
لدلالة مقابل كل منهما عليه والتقدير هو الذي جعل لكم الليل مظلا لتكنوا
فيه والنهار مبصرا لتخرجوا فيه لمعايشكم فحذف مظلا لدلالة مبصرا عليه
وحذف لتخرجوا لتكنوا عليه نظرا الى غاية وجازة الآية اي نهاره

يشير الي ان قولهم ان الملائكة بنات الله وان المسيح ابنه وعيسى ابنه رادوا
به التنبى كما هو الظاهر من لفظ الاتحاد لاحقيقة التوليد لكن بعضهم اذكروا
في وجوه تعليل تنزيهه عن الولد بالغنى بيبني علي كون المراد حقيقة تنزيه
ولعله اطلع علي ما يدل علي ان مرادهم ذلك دون فيجعل قولهم ولدا لله بصفة
الماضي علي معنى التنبى جازا ونعجب عطف علي تنزيهه قيل لفظ سبحانه
الله حقيقة في التنزيه جاز في التعجب فلا بد ان يكون الواو بمعنى او لعدم
جواز الجمع بينهما وترد بان لا حاجة اليه لاحتمال ان يكون كناية عن التعجب
لا مجاز عنه فلا مانع من ارادة التنزيه والتعجب معا قلت التحقيق مع الجمع
بين المعني الاصلي للفظ وبين المعني الكناية في الارادة الاصلي مجردا عن المعني
الكناية لا مطلقا بحيث يتناول الجمع في الارادة معا مسبب عن الحاجة
اي بطريق الاخصا فيها ولا يجوز ان يكون له استغناءها ولا يلزم من انتفاء
الخاص انتفاء المسبب وجه التنبى الحاجة امور من جملة ان من
يطلب لذا اما ضعيف يتقوى به او فقير يستغنى به او دليل يتشرف به او
طالب لبقاء والحاجة تقرير لغناك ولك ان تجعل علة اخري للتنزه
فان الخلو لا يصلح ان يكون ولدا للخالق لا بالتوليد ولا بالتنبى فني
لعارض ما اقام من البرهان اراد بالمعارض معناه اللغوي والافهومي الاصطلاح
المتاخر من دليلي المتخاصين ولا يطلق فيه علي المتقدم منها ولك ان تجعل
علي معناه الاصطلاح لتقدم الآية لقدمها وان تاخرت في نزولها ولا يبعد
يكون هذا اشارته الي ان من كان له سلامة عقل لا يخلو عن ملاحظة ذلك
البرهان بالفعل او عن اعتدادهما فهو متقدم علي معارضة او في حكم المتقدم
ثم ان اشارته بالتعجب عن السلطان بلفظ المعارض الي ان النفي هو ما في صورة
الدليل مطلقا فينازل الحق والباطل ليكون التبريع اقوي والتعجب اقوي
ولا يلزم مستند سوي التقليد كما اعترفوا به متعلق بسلطان لانه يعني

من قولهم الولد لله
حين من الولد لله تعالى
التعجب والتعجب وغير
ذلك

بمعنى المحل فيكون صلته له او نعت له فيكون متعلقا بمتعلق مثلا وفي محل
 للمحل على اللفظ او الرفع على المحل فان من زائدة ولسان في محل الرفع اما
 على الابتداء وعندكم خبر او على كونه فاعل الطرف لا عماده على النفي قوله
 او بعيدكم اي بمتعلق به من معنى الاستفاد كون الباء بمعنى في كانه قبل ما
 استفادكم في هذا القول سلطان على ان كل قول لا دليل عليه فهو
 جهالة مستفاد من قوله تعالى ان عندكم الي وقوله ان العقائد لا مستفاد من قوله تعالى
 اتقون على الله وفيه اشارة الى الجواب عن تمسك نفاة القياس والعمل
 بخبر الواحد هذه الآية بانها في حق العقائد الدينية دون الفروع العملية ولا
 بعموم اللفظ عند وجوه التخصص كالدلالة على جواز العمل بالقياس وخبر الواحد
 قتال اي فترارهم متاع في الدنيا في الدر المصون متاع خبر مبتدأ محذوف
 وبالحلة جواب سؤال مقدم كان قائلا قال كيف لا يفلحون وهم في الدنيا يفلحون
 بانواع ما يتلذذون به فقبل ذلك متاع المحل فجعل المبتدأ اسم الاشارة الى
 النفع في الدنيا فحط الافادة قوله ثم البناء جمعهم الى الله المحل الآية وفيه ايضا
 ان في الدنيا يجوز ان يتعلق بنفس متاع اي تمتع في الدنيا ويجوز ان يتعلق
 بمحذوف على انه نعت لمتاع فهو في محل رفع ولم يقر ان يصيبه هنا بخلاف
 قوله متاع الحيوة في قول السورة وقوله بما كانوا الباء للسببية وما صد
 اي سبب كفرهم انتهى قوله تعالى وانزل عليهم نبأ نوح الآية يجوز ان يكون
 اذ بدل من التبادل اشتمال وان يكون معولا له قبل وان يكون حالا
 منه ولا يجوز ان يكون منصوبا بانل لفظا المعنى واللام في لقومه للتبليغ اي للاجل
 وقبل التعليل نفس فيكون المقام اسم مكان بمعنى موضع القيام
 ويجاز عن المكان من قبيل استعمال المقيد في المطلق كاستعمال المرسن الذي
 هو لانفسه مرسون في مطلق الانف ثم يكون كناية عن النفس لان المكان
 من لوازمه فيكون كناية متفرعة عن المجاز قوله او كوني واقامي بينكم مدة

الوجه في قوله تعالى
 ان في الدنيا يجوز ان يتعلق
 بنفس متاع اي تمتع في الدنيا
 ويجوز ان يتعلق بمحذوف على انه نعت لمتاع
 فهو في محل رفع ولم يقر ان يصيبه هنا بخلاف
 قوله متاع الحيوة في قول السورة وقوله بما كانوا الباء للسببية وما صد
 اي سبب كفرهم انتهى قوله تعالى وانزل عليهم نبأ نوح الآية يجوز ان يكون
 اذ بدل من التبادل اشتمال وان يكون معولا له قبل وان يكون حالا
 منه ولا يجوز ان يكون منصوبا بانل لفظا المعنى واللام في لقومه للتبليغ اي للاجل
 وقبل التعليل نفس فيكون المقام اسم مكان بمعنى موضع القيام
 ويجاز عن المكان من قبيل استعمال المقيد في المطلق كاستعمال المرسن الذي
 هو لانفسه مرسون في مطلق الانف ثم يكون كناية عن النفس لان المكان
 من لوازمه فيكون كناية متفرعة عن المجاز قوله او كوني واقامي بينكم مدة

مدى فيكون المقام مصدرا بمعنى الإقامة يقال قمت ببلدة نذا اي قمت
 بها واذاد لفظة كوني توضيحا للمعنى المراد بالاقامة فهي ايضا مجاز عن الإقامة
 مدة مدى استعمال المطلق في المقيد قوله او من قبلي على الدعوة فيكون
 مصدرا بمعنى القيام مجازا عن التنبات والتقرب على الشيء فتح يكون و
 تذكيري كالبيان لا امرا آخر كما في الاولين وفي الكشف او مقامي
 وتذكيري لانهم كانوا اذا وعظوا الجماعة قاموا على أرجلهم يعظونهم ليكون
 مكانهم بيانا وكلامهم مسموعا فيكون المقام مصدرا باقيا على حقيقة
 فكونه ثقيل عليهم انه كذلك مع التذكير لان كلامهم ثقیل كما في الاولين
 وحقيقته يرجع الى ثقل التذكير قائما لكن لا بان يكون للقيام مدخل في
 الثقل بالاستقلال او بالاشتراك فيكون ذكره بيانا للواقع فان جواب
 الشرط محذوف وهو فافعلوا امثلتم او فلا التفت الى استيفاء الكم ولا ابالي
 بتهديدكم لاني توكلت على الله فحذف الجواب واقیم علته مقامه وقوله
 فاجمعوا تفريع عليه وهذا هو مراد من قال ان الجواب هو فعلى الله توكلت
 و فاجمعوا عطف عليه فلا يتوجه عليه ما قبل عليه انه متوكل على الله تعالى
 دائما وقيل الجواب هو فاجمعوا وفعلى الله توكلت اعراض فاعزموا
 عليه من اجمع على امره اذا نواه وعزم عليه ومنه الاجماع على امر فقبل
 حذف حرف الجر واصل الفعل اليه وقيل هو متعد بنفسه في الاصل
 فجري على اصله قال ابو الهيثم اجمع امره جعله مجموعا بعد ما كان متفرقا
 ثم قال وتفرقة انه يقول مرة افعل كذا ومرة افعل كذا واذا عزم على
 امر واحد فقد جمع اي جعله جميعا فهذا هو الاصل في الاجماع ايضا
 ثم صا بمعنى العزم حتى وصل بعلي فقبل اجمعت على الامر قال ابن الانباري
 المراد بالامر هنا الكيد والمكر قوله اي مع شركائكم فيكون انتصابه على المفعول
 معن الفاعل ووجه التأييد ان الشركاء على هذه القراءة يكونون غايبين

المراد بالامر هنا الكيد والمكر قوله اي مع شركائكم فيكون انتصابه على المفعول معن الفاعل ووجه التأييد ان الشركاء على هذه القراءة يكونون غايبين

مدى فيكون المقام مصدرا بمعنى الإقامة يقال قمت ببلدة نذا اي قمت بها واذاد لفظة كوني توضيحا للمعنى المراد بالاقامة فهي ايضا مجاز عن الإقامة مدة مدى استعمال المطلق في المقيد قوله او من قبلي على الدعوة فيكون مصدرا بمعنى القيام مجازا عن التنبات والتقرب على الشيء فتح يكون و تذكيري كالبيان لا امرا آخر كما في الاولين وفي الكشف او مقامي وتذكيري لانهم كانوا اذا وعظوا الجماعة قاموا على أرجلهم يعظونهم ليكون مكانهم بيانا وكلامهم مسموعا فيكون المقام مصدرا باقيا على حقيقة فكونه ثقيل عليهم انه كذلك مع التذكير لان كلامهم ثقیل كما في الاولين وحقيقته يرجع الى ثقل التذكير قائما لكن لا بان يكون للقيام مدخل في الثقل بالاستقلال او بالاشتراك فيكون ذكره بيانا للواقع فان جواب الشرط محذوف وهو فافعلوا امثلتم او فلا التفت الى استيفاء الكم ولا ابالي بتهديدكم لاني توكلت على الله فحذف الجواب واقیم علته مقامه وقوله فاجمعوا تفريع عليه وهذا هو مراد من قال ان الجواب هو فعلى الله توكلت و فاجمعوا عطف عليه فلا يتوجه عليه ما قبل عليه انه متوكل على الله تعالى دائما وقيل الجواب هو فاجمعوا وفعلى الله توكلت اعراض فاعزموا عليه من اجمع على امره اذا نواه وعزم عليه ومنه الاجماع على امر فقبل حذف حرف الجر واصل الفعل اليه وقيل هو متعد بنفسه في الاصل فجري على اصله قال ابو الهيثم اجمع امره جعله مجموعا بعد ما كان متفرقا ثم قال وتفرقة انه يقول مرة افعل كذا ومرة افعل كذا واذا عزم على امر واحد فقد جمع اي جعله جميعا فهذا هو الاصل في الاجماع ايضا ثم صا بمعنى العزم حتى وصل بعلي فقبل اجمعت على الامر قال ابن الانباري المراد بالامر هنا الكيد والمكر قوله اي مع شركائكم فيكون انتصابه على المفعول معن الفاعل ووجه التأييد ان الشركاء على هذه القراءة يكونون غايبين

القائل ابو البقاء
 والذكر ابو جابر
 سئل الله
 والحاصل ان اجمع في
 الاصل ثم استعمال اجمع
 بمعنى عزم بالتفصيل
 الذي ذكره دون
 جمع وقد يفرق بينهما
 بان جمع يستعمل في
 الاعيان و اجمع في
 المعاني وليس ذلك
 بمتطرد لقوله تعالى
 فجمع كيد شدة

ذلك القول منه وم ليس الا بعد مدة متطاولة كما صرح به المص و دل المتاركة بقوله
فاجعلوا الى ما رمت ان تكون الى دلالة ظاهرة على انها ما كانت الابدنيا بليغ
وياس نام واما الله فلان الفاء في فجيئته دل على ان الهلاك وقع عقيب
التكذيب وترب عليه مع ان الهلاك لم يقع الا في آخر اعادهم وعدم كون ذلك
الوقت وقت صدق التكذيب منهم بل لا ستر به بعدما الزمهم الى طرف لا صرة
وقوله وبين عطف على الزم اي بعد ما بين بقوله فان توليتهم فاسألتكم الآية
وقوله لاجرم حقت عليهم كلمة العذاب اشارة الى ان في الكلام حذف وان
الفاء في فجيئته فصيحة والتقدير فحق عليهم كلمة العذاب فجيئته الى الالة
ادخل بدل الفاء كلمة لا جرم لا غنا عنها عنها ولذلك لم يدخل الفاء في لاجرم
مع ان الظاهر ان قوله من الفرق هذا هو الظاهر ليل قوله ومن معه لا من يدي
الكفار واذاهم وعنادهم كما قيل وقوله وكافوا ثمانين ط في ان المراد من معه
من الكفار لا ما يعمرهم ولحيوانات كما توهم يرشدك اليه تخصيص الفرقين
بالمكذبين ثم قوله في الفلك متعلق بمعنى الاستقرار الذي تعلق به معه وهو
القال فيه لو وقع صلة اي وانجينا الذي استقر وامعه في الفلك قيل يجوز
ان يتعلق بنجنا اي وقع الانجاء في هذا المكان وفيه ان لا معنى لكفر الانجاء
الله فيسأل وقوع انجاء اياهم حال كونهم فيه فهو متعلق بحذف هو الكفر
وحال من ضمير المفعول في نجينا لا متعلق بنجينا فمثل من الهالكين
اي بالفرق حصص الخلافة بكونها من هلكوا به لا ومن هلك بغيره لان الظ
اختصاص الخلافة بكونها منهم ولو سلم فالمراد خلافتهم منهم دون غيرهم
من الهالكين قبلهم قوله كما عاقبه المنذرين ظاهر تعنيهم به يدل على
ان ربهلاكهم هو الانذار مع انه التكذيب دون الانذار مع انه التكذيب
فجره ان الامم للعهد والمراد المنذرين المكذبين ولم يقل الله سبحانه المكذبين
بدل المنذرين اشارة الى مجرم التكذيب واما الانذار ثم الاصل ولا يكره في

ان يتعلق بنجنا اي وقع الانجاء في هذا المكان وفيه ان لا معنى لكفر الانجاء

اختصاص الخلافة بكونها منهم ولو سلم فالمراد خلافتهم منهم دون غيرهم

عادته كسبب الاستيصال قوله من كذب الرسول اي نبينا وم وسليته لاي
الرسول كل رسول الى قومه اشارة ان عن بعض احتمالات ظاهرا للفظ وهو
جميع من الرسل مبعوثا الى قوم واحد من اليا في البينات اما للتعدية او للالاسه
اي فجاؤهم ملتبسين بها فيكف حال من ضمير الفاعل فاستقام لهم ان
يؤمنوا المنفرد هذا من تأكيد النفي بلام المحو قوله كما في كانوا يؤمنوا بما كذبوا به
من قبل الظان ماموصلة والضمير المحرور عائد اليه وان فاعل الفعلين ضمير قوم
الرسول وان الباء صلة الايمان فذهب الزمخشري الى ان معنى تكذيبهم من قبل بقوله
الرسول كونهم اهل جاهلية مكذبين بالحق قبل بعث الرسل ايضا يعني ان البعثة
لم تزد لهم شيئا فتاوت حالهم قبل البعثة وبعدها كان لم يبعث اليهم احد فيكون
متعلق عدم الايمان والتكذيب واحدا بالنوع لا بالشخص ففيه اما تخصيص لفظ القوم
بمن كان مكافا باتباع رسول قبل هذا الرسول المبعوث اليهم اولسناد الفعل الصا
عن بعثهم وهو التكذيب لمن قبل هذا الرسل الى الكل وذهب بعضهم الى ان ضمير كذبوا
لقوم نوح وم والمعني ان قوم الرسل لم يؤمنوا به كما كذب قوم نوح بمنزلة فامضاف
محذوف والمقصود ان شتمهم واحدة وفيه انتشار الضميرين مع حذف مضاف و
المصر الى ان مامصدة والباء السببية والضمير يرجع الى ما في الذهن وهو لفظ والمالم
يظهر كونه مجرد التكذيب اليق سببا للتكذيب اللاحق اعتبره معه التعمد بمعونة
المقام ثم اشار بتقديم قوله لشدة شكيتهم الى ان المذكور في النظم السببية
تخلف ارجاع الضمير الى غير المذكور مع ما في الوجه الاول وقيل ان الضميرين
لقوم الرسل والمعني انهم بادروا الرسل بالتكذيب لما جاءهم رسول ثم لجوا في
الكفر وتماذوا فيه فلم يلقوا ليؤمنوا بل سبق به تكذيبهم من قبل لجرهم في الكفر
وتماذيرهم فيه وهذا اظهر الاقويل وقيل الضمير في به راجع الى نوح وم والمعني
فما كان قوم الرسل بعد نوح ليؤمنوا بنوح اذ لو آمنوا به لآمنوا با نبيائهم فيكف
ما عاين من نوح وم ولا يخفى ما في هذا الوجه من التخلف فلهذه هي جملة الاقويل

في قوله من كذب الرسول اي نبينا وم وسليته لاي الرسول كل رسول الى قومه اشارة ان عن بعض احتمالات ظاهرا للفظ وهو جميع من الرسل مبعوثا الى قوم واحد من اليا في البينات اما للتعدية او للالاسه اي فجاؤهم ملتبسين بها فيكف حال من ضمير الفاعل فاستقام لهم ان يؤمنوا المنفرد هذا من تأكيد النفي بلام المحو قوله كما في كانوا يؤمنوا بما كذبوا به من قبل الظان ماموصلة والضمير المحرور عائد اليه وان فاعل الفعلين ضمير قوم الرسول وان الباء صلة الايمان فذهب الزمخشري الى ان معنى تكذيبهم من قبل بقوله الرسول كونهم اهل جاهلية مكذبين بالحق قبل بعث الرسل ايضا يعني ان البعثة لم تزد لهم شيئا فتاوت حالهم قبل البعثة وبعدها كان لم يبعث اليهم احد فيكون متعلق عدم الايمان والتكذيب واحدا بالنوع لا بالشخص ففيه اما تخصيص لفظ القوم بمن كان مكافا باتباع رسول قبل هذا الرسول المبعوث اليهم اولسناد الفعل الصا عن بعثهم وهو التكذيب لمن قبل هذا الرسل الى الكل وذهب بعضهم الى ان ضمير كذبوا لقوم نوح وم والمعني ان قوم الرسل لم يؤمنوا به كما كذب قوم نوح بمنزلة فامضاف محذوف والمقصود ان شتمهم واحدة وفيه انتشار الضميرين مع حذف مضاف و

ولكان تحمل مراده على حذف المضاف كما في الوجه الذي يليه والفرق بينهما اتحاد الفاعلين وعدمه

ووجه اعتراف هذه الآية وفي مثال ذلك اي في امثال لناد فعل الطبع الخ
والانفعال والافاء وغيرها الى الله تعالى دليل على ان الافعال التي توجب قبحا
كما سيجي ومن انتصف بها واقعة بقدر الله تعالى اي بخلفه وكب العبد الاول
فظروا انما فلقوله بما كذبوا به من قبل وقوله حديد ومنعه المتعذلة فانه لا
سناد القبح الى الله تعالى دلالة على المنع من قبول الحق والتوصل اليه واول امثالها
ذكر بوجوه ذروها ومنعوا قبحها نارة اخرى بناء على ان الطبع مثلا غير مانع
عن الابطال بدليل قوله تعالى بل طبع الله عليه بالكفر فلا يؤمنون الا قليلا ولو كان
مانعا لما صح الاستثناء فكذلك حال غيره وجوابه ان القبح كما اشرفنا البناها هو في كسرها
والانصاف بها لا في ايجادها وخلقها وان الاستثناء يحمل على المنقطع فمثل قال الزمخري
والطبع جار مجري الكناية عن عنادهم ولجاجهم لان الخذلان يتبعه يرد به دفع لزوم
كفر الله تعالى هو المانع عن الابطال وحاصله ان الطبع مجاز عن الخذلان الذي هو ترك
النصر والتوفيق الى الحق وهو تابع لعنادهم ولجاجهم فكان جاريا مجريا الكناية عنها
لان انتقال ذهن من الطبع اليها لا كناية اذ ليس المراد من طبع الله عليه قلوبهم
عنادهم ولجاجهم بل خذلانه وان كان هو بسببها قوله وقدمه تحقيق ذلك اي في
اول سورة البقرة في ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم معنادين الاجرام جعل
هذا اعتراضا او حالا في مقام التعليل كما يشهد اليه قوله فلذلك نلأناهم ونوالهم المعنى
علي اعتبار الاجرام بمعونة المقام تميزا للتعليل ولم يجعله عطفيا على فاستكبروا
لتقدم الاجرام على البعث فلا يعقبه ولو سلم صحة بناويل ونبتوا على اجرامهم
فالحمل على العطف اساذج لا بلايم بلاغة القرآن وعرفه بظاهر المعجزات الخ
اعتبار تلك المعرفة في مضمون مجي الحق كما فعله اولي من تفسيره بها كما فعله الزمخري
ثم ان هذه المعرفة مستفادة من وضع الظاهر اعني الحق المفتر بالثابت المتحقق
موضع ضمير الآيات وسناد المجي اليه بطريق الاستعارة الكنية والتجيلية ومن قوله
ان هذا لشيء مبين لما مر في اول سورة من ان خله بدل على الاعتراف بحقيقة

ولما تحمل الافعال على افعال العباد على غير ما بناه على ان هذه
الافعال اذا كان بقدر الله تعالى كان ما عداها بها في قوله
لما العترة في قوله افعال العباد كلها مخلوقة لله لا لله تعالى
قوله وقدمه تحقيق ذلك بنوعه في قوله تعالى
فمن جعل الآيات على ان الافعال والظواهر
بقدر الله تعالى وان العبد يحتاج الى الشاؤ
قبل نظيره قوله تعالى ثم اخذتم العجلين
بعده وانتم طالعون حيث جوفت
الاعتراض معني وانتم قوم عاذكم
النظم فكذلك اخذتم العجلين
بعده الهامد ان جهة كونه حالا
سبح الله
وقد يقال ان قوله فلما جاءهم الحق
من عندنا معصوي على كتمانهم واول
والمراد بالحق هو الآيات الدالة وما
كان قوله كتمانهم وارتبا على آيات
الآيات كان قوله فلما جاءهم الحق
بضا كذلك فذكر مجي الحق بكبر
مكترا اذ ينبغي ان يقال كتمانهم
وقالوا الى فلذلك صرف الكلام عن
ظاهره وفسره بالمعنى

ونناهي العجز عن معارضته لان التفوق بما هو معلوم الانتفاء عند الكل حتى المعارض
العاجز ظاهرة سحر فيكون الاشارة الى نوعه وقوله او فائق في فتاى في فن السحر فيكون
الاشارة الى الفزاي هو فرد كامل في نوعه دليل قوله واضح فيما بين اخوة قوله ولا يجوز ان يكون
اي الحكمي للقول قوله لانهم يتقوا اي يتقوا هذا القول كما حواه الله تعالى عنهم قوله اللهم
الا ان يكون الاستغفار في التضرع وله تاويل آخر كما يشهد اليه بقوله كأنهم قالوا اجتنا
بالسحر نطلب الفلاح بارجاع الاستغفار الى القيد وهو طلب الفلاح فيكفره قوله ولا يفلح
الساحرون تصرح بالانكار قوله والحكمي مفهوم قولهم وهو التقدير لموافق قول
والقائه قبل هي مصدر تستعمل في الشر كالقيل والقال والقول يستعمل في الخير قوله
كقوله الخ تنظير لكون القول معني العيب كما يوافقه اعني الذكر عنه قوله ولم يبطل على
صفة الاستقبال من باب الافعال قوله ولان العالم بانه الخ عطف على فانه لو كان لان القاء
هنا التعليل واللفت والقتل اخوان لا اتحاد حروفها ومعناها وكل من الغة
على جبالها وليس احدها مقلوبة عن الاخرى كما زعمه الازهري والوهري ونظيرها
لجذب والجذب وليس احدها ايضا مقلوب الآخر كما هو للوهري قوله او التكبر عطف
على الملك يعني ان الكبرياء اما كناية عن الملك والسلطة لكونها من روافد الملك
او على حقيقة ما وهي التكبر على الناس بالنسبة عنهم وعن الزجاج سمى الملك لبياء
لانه اكبر ما يطلب من امور الدنيا وفي الارض ما يتعلق بنفس الكبرياء او يكون
او بمعنى الاستقرار في كمال الوقوع خبرا ويجوز ان يكفر حالا من الضمير لعمد الضمير
او من الكبرياء فيكون متعلقا بآياتنا على الوجهين حاذق في استفاد من توصيف
الساحر بالعلم حلا على الافادة سيما وقد تأيد ذلك بالصيغة ومن نفس الموصوف
على قراءة حمزة والكسائي فيحمل التوفيق على التاكيد وهذا وقد وقع في بعض
النسخ في نظم الآية سحر بلفظ المبالغة وسند اليها القراءة بلفظ الساخرو لا
يخفى انه تعكس من التناسخ لمخالفة الرواية قوله تعالى قال لهم موسى القول ما
انتم اقمن قال في سورة الشعراء لم يرد به امرهم بالسحر والتوحيد بل الاذن

ووجه اعتراف هذه الآية وفي مثال ذلك اي في امثال لناد فعل الطبع الخ
والانفعال والافاء وغيرها الى الله تعالى دليل على ان الافعال التي توجب قبحا
كما سيجي ومن انتصف بها واقعة بقدر الله تعالى اي بخلفه وكب العبد الاول
فظروا انما فلقوله بما كذبوا به من قبل وقوله حديد ومنعه المتعذلة فانه لا
سناد القبح الى الله تعالى دلالة على المنع من قبول الحق والتوصل اليه واول امثالها
ذكر بوجوه ذروها ومنعوا قبحها نارة اخرى بناء على ان الطبع مثلا غير مانع
عن الابطال بدليل قوله تعالى بل طبع الله عليه بالكفر فلا يؤمنون الا قليلا ولو كان
مانعا لما صح الاستثناء فكذلك حال غيره وجوابه ان القبح كما اشرفنا البناها هو في كسرها
والانصاف بها لا في ايجادها وخلقها وان الاستثناء يحمل على المنقطع فمثل قال الزمخري
والطبع جار مجري الكناية عن عنادهم ولجاجهم لان الخذلان يتبعه يرد به دفع لزوم
كفر الله تعالى هو المانع عن الابطال وحاصله ان الطبع مجاز عن الخذلان الذي هو ترك
النصر والتوفيق الى الحق وهو تابع لعنادهم ولجاجهم فكان جاريا مجريا الكناية عنها
لان انتقال ذهن من الطبع اليها لا كناية اذ ليس المراد من طبع الله عليه قلوبهم
عنادهم ولجاجهم بل خذلانه وان كان هو بسببها قوله وقدمه تحقيق ذلك اي في
اول سورة البقرة في ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم معنادين الاجرام جعل
هذا اعتراضا او حالا في مقام التعليل كما يشهد اليه قوله فلذلك نلأناهم ونوالهم المعنى
علي اعتبار الاجرام بمعونة المقام تميزا للتعليل ولم يجعله عطفيا على فاستكبروا
لتقدم الاجرام على البعث فلا يعقبه ولو سلم صحة بناويل ونبتوا على اجرامهم
فالحمل على العطف اساذج لا بلايم بلاغة القرآن وعرفه بظاهر المعجزات الخ
اعتبار تلك المعرفة في مضمون مجي الحق كما فعله اولي من تفسيره بها كما فعله الزمخري
ثم ان هذه المعرفة مستفادة من وضع الظاهر اعني الحق المفتر بالثابت المتحقق
موضع ضمير الآيات وسناد المجي اليه بطريق الاستعارة الكنية والتجيلية ومن قوله
ان هذا لشيء مبين لما مر في اول سورة من ان خله بدل على الاعتراف بحقيقة

اشارة الى اللام في القول للمهدم

اسرائيل كفرت به فكيف يعطى هذه الآية ان الاقل منهم كان الذي آمن وما يولد
 ذلك ايضا ما تقدم من محاوره موسى وم وانه عليهم ونويحيهم على قولهم هذا هو
 فذكر الله تعالى ذلك عنهم ثم قال فما آمن لموسى الا ذرية من قومه فرعون الذي هذه
 اقوالهم ويكفر الفضة على هذا التأويل بعد الآية والنهي عن المصاويل
 الفاء مرتبة المعاني التي عطف هذا قد يجاب عنه بان معنى فما آمن ما اظهر
 ايمانه واعلم به الا ذرية من قوم موسى فليس فيه دلالة على ان طائفة من بني
 اسرائيل كفرت او قوم من آل فرعون عطف على طائفة ودخل في حين
 القول فكانه رمز به الى الاستدلال عليه بما هو في سورة غافر من قوله تعالى وقال رجل
 موسى من آل فرعون الآية على أحد القولين هناك لكن في لطلاق لفظ الذرية عليهم
 تأمل قوله وزوجه اي في زوجة خازنه قوله ومناطه قيل كان لفرعون ما سطره غشط
 رأسه كما تفعل النساء وجمعه على ما هو المعتاد في تعظيم العظماء قيل فيه نظر لانه
 لو ورد ذلك في كلامهم محكيًا عنهم لا حمل ذلك لان فرعون لا يستحق التعظيم
 من جانبه تعالى ولك ان تقول راد انه ورد ذلك على عادتهم في محاوراتهم في مجرد جميع
 ضمير العظماء لا في قصدهم التعظيم ايضا على ان ذلك صار عادة لهم قصدوا به التعظيم
 أولا اعلى ان المراد بفرعون آله الظاهر ان يدخل فيهم فرعون ايضا فعليا لا الخوف
 بتعلق به ايضا ويقرب من هذا الوجه ما قيل في توجيه جميع الضمير انه لما ذكر فرعون
 علم ان معه غيره فيرجع الضمير على من معه ونظيره قوله تعالى الذين قال لهم الثناس
 ان انزل قد جمعوا الآية والمراد بالعاقل نعيم بن مسعود لانه لا يخلو من مساعدته في ذلك
 القول وقد يوجه بحمل الكلام على حذف المضاف والتقدير على خوف من آل فرعون
 وملائهم كما في مثل القرية قل عليه ان الخوف يمكن من فرعون ولا يمكن سؤال القرية
 فلا يحذف الاما دل عليه الدليل فابن الدليل في هذه الآية واجيب بان الدليل فها على
 هذا الخذف جمع الضمير ملائهم غائبه ان الدليل قد يكفر عقليا وقد يكفر لفظيا
 على انه يمكن حمل كل مثل القرية على حقيقة لا مكان سؤال النبي عن القرية فيجوز

يعني ان الفاء ليست للتعقيب
 بل للترتيب والسببية
 سلم الله

قال المصنفان من اقاربه قيل
 من متعلق بقوله يكتم ايمانه
 والرجل اسرائيل او غيره
 من حد كان بنا ففرم انترى
 كلامه سلم الله

القائل صاحب الدر
 المصور سلم الله

قال الامام الخواص
 والملازم ابو الفوارس
 من اتباعه سلم الله

وهذا احد ثلث ما قاله
 الزمخشري اوله ذو
 اصحاب بانزول له
 اي يكفره الخوف منه
 خوفه فاشموس
 اصحابه والتاويل
 الاخر هو ان يراد
 اعتبر التقدير
 نفس فرعون
 جملة كونه ذا
 اصحاب فكانه
 جماعة مما وقع في
 مخاطباتهم انا
 فعلنا وهم
 فعلوا سلم الله

ورد ابو البقاء قول الفراء ايضا بان المحذوف لا يرجع اليه ضمير لوجاز ذلك
 لجاز ان يقول زيد قاموا وانت تريد غلمان زيد واجيب بالمنع مستندا بقوله تعالى
 وكم من قرية اهلكناها اي اهلكناها ثم قال او هم فالتلون وما ذكر من المثال ليس بنظير
 للآية فان فيه حذفاً من غير تليق قائل وقد يوجه جمع الضمير بحمل الكلام على حذف
 المعطوف والتقدير على خوف من فرعون وقومه وملائهم اي فلا فرعون وقومه
 بدليل ان الملك لا يكفر وحده بل يكفر له كاشية وعساكر لقوله تعالى اسرائيل قبلكم
 الحراي والبرد قاله الفراء ايضا وضعف بقلته في كلامهم او للذرية اي على جميع
 نقاد بر المراءى بقوله او للقوم اي ملا قوم موسى عم او قوم فرعون وهو بدل منه
 اي بدل من فرعون بدل اشتمال فهو في محل الجر والتقدير على خوف من فرعون فتنه
 قوله او مفعول خوف فيكون في محل نصب اي على خوف من فرعون فتنه اعمال
 المصدر المنكر شائع كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ولعله لم يلتفت
 الى جعله في محل نصب حذف الهم على كونه مفعولا من اجله كما فعله البعض لعدم
 شرط حذف الهم فتأمل ثم انه يحتمل ان يراد بقوله وهو بدل منه انه بدل منه فقط
 لانه وما عطف هو عليه فيكون المراد بقوله وافراجه بالضيم الى بيان وجه ذلك الابدال
 في الحقيقة وان يراد بيا وجاعا اربيع قطع النظر عن كونه بدل منه فقط او من المجموع
 اربيع كونه بدل من المجموع فالمراد بقوله وافراجه بالضيم الى بيان وجه ذلك الابدال
 بالضيم وجعل ان يفنهم بدل منه فقط دون ان يقال ان يفنهم حتى يجعل بدلا
 من المجموع مع ان الخوف حاصل من الملاء ايضا لبدل على ان الخوف من الملاء كان
 بسبب الخوف منهم يرجع الى الخوف منه في الحقيقة لانهم يأمرونه له ثم ان حديث تعليل
 الاخر ادعوي على تقدير ان يراد بفرعون آله بان يراد بضمير نفسه بطريق التخييل
 ففي كلامه دخل لما ذكره الزمخشري من قوله ان يفنهم يدل على ان ضمير لا منهم راجع
 الى الذرية لا الى فرعون بمعنى آله والعجائب جرد كونه راجعا اليه مع ان مقتضى هذا
 الدليل عدم جواز ذلك فتأمل والا فسر اف في كل غي هو التبذير والمجازرة

لان الافراد بالضيم بعد
 جعل ان يفنهم بدلا
 من فرعون فقط لا لاجتاج
 الى البيا وانما يحتاج
 اليه جعله بدلا منه
 فقط سلم الله

لان الافراد بالضيم بعد
 جعل ان يفنهم بدلا
 من فرعون فقط لا لاجتاج
 الى البيا وانما يحتاج
 اليه جعله بدلا منه
 فقط سلم الله

ولكن ان يحمل الدليل
 على المؤيد والمرجح
 لا ما يدل على ما
 ذكره قطعا سلم الله

عن الخديفة والعنق الاستكبار والتجاوز عن الحد وقوله حتى ادعى الربوبية يتبين
 لاسراف وفيه اشارة الى هذه الدعوى عنق في عتق واسراف فوق اسراف رتقوا به
 واعقدوا عليه لوقدتم الجارين ليوافق الآية كان اولى لان الظان التخصيص
 ملاه وليس ههنا من تعليق الحكم بشرطين ر. لماذا ذهب البيضاوي في التفسير
 من ان ههنا من قيل تعليق الحكم بشرطين كما اذا قيل ان دخلت الدار فانت طالق
 ان كنت زيدا يعني ان هذا ليس من هذا القبيل بل من قبيل تعليق الحكم بشرطين
 كما بينه لانهم كانوا مؤمنين مخلصين مبني التعليل على كون القول انشاء التوكل
 او على تعين صدقهم في قولهم والدعوة المجابة هي قولهم ربنا لا تجعلنا الاثم
 دلالة الاجابة على الايمان مسلة بناء على ان دعاء الكفار في امر الدين غير مقبولة
 واما دلالتها على الاخلاص فلا وفي تقديم التوكل فيه ان امر موسى لم
 لهم بالتوكل او جبت متاهلهم به فامتلوا به فليس في التقديم التنبيه المذكور وان
 كما امر في نفسه كذلك ان اتخذ امباة اي منزلا وفي الكشف بقوله المتخذ
 مباة كقولك توطنه اذا اتخذ وطنا والمعنى اجعل مصر بيوتنا من بيوت مباة لقومك
 مجبا يرجعون اليه للعبا فليل يري ان تبوا متعديا مفعول واحد يقال تبوات
 بيتا وتبوا القوم بيوتا فاذا دخلت اللام وفلت تبوات للقوم بيوتا صار ما
 فاعلا مفعولا ونعديا الي اثنين واليه اشارة بقوله اجعلنا الى يعني يكون معنى
 تبواتهم بيوتا وقال ابو علي ان تبوا متعديا مفعولين واللام زائدة مشبهة في رد
 لكم واختاره ابو البقاء وقال فعل وتفعّل معني مثل علقها وتعلقها وكلام المص
 جعل الحل ولك ان تحمل كلامها على ان معني تبوا اتخذ مباة فاذا قلت تبواته
 جعل معناه على اتخذته منزلا لنفسه واذا قلت تبواته فلان جعل معناه على
 اتخذته منزلا له وحاصله انه جعل على الاول الا ذكر الجار والمجرور فبطل
 على ان جعل اللام التعدية ليس عمود يسكنون فيها لم يذكر الجار والمجرور
 بل خصه بالمعنى ثم خص البيوت بكونها من بيوت مصر بنا على

هذا البيت
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية

هذه الآية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية

ان تبوا البيت اتخذته مباة لا بناؤه وابقاها المص على اطلاقها فاعلم
 ان تكلم من بيوتها او غيرها بنا على ان تبوا البيت لا بناه وغايته
 عدم اعتبار في معنى النبوة وعدم الاعتبار بالاعتبار لعدم انما وقومكما
 اشارة الى وجه الجمع مع ان اى طب قبله انسان واي ان ههنا من باب تغليب الخطاب
 على الغائب وان المال الى واجعا انما باموسى وباهره ولجعل قومكما مصلي
 وقيل ما جدر الى يري ان تلك البيوت المتخذة اما السكنى فمعني جعلها قبله جعلها مصلي
 يصلو الصلوة ايضا فيها اليها فيكون القبلة مجازا على الصلي علاقة ان من صلي فيها يتوجه
 اليها او للصلوة فيكون جعلها قبله اما كون بنائها موجهة نحوها او كونها مصلي
 يصلو الصلوة فيها اليها ثم الظان يقول مصلي او جعلها ليكون ليقا ونشر على ترتيب قوله يسكنون
 فيها او يرجعون اليها للعبادة وانواعا من المال يعني ان صبغة الجمع للاشارة الى الانواع
 عن ابن عباس رضي الله عنهما كانت له من فسطاط مصر وهو اسم مدينة بناها عمر بن العاص
 الى ارض الحبشة جبال فيها معادن ذهب وفضة وزبرجد وياقوت ثم ذكر المال بعد ذلك
 اما انهم بعد التخصيص وانما يحول على ما عداها بقرينة المقابلة دعاء عليهم لفظ الامر
 جعل اللام اول الامر للدعاء عليهم بالضللال فوتر عليه انه كيف يدعو عليهم معي مع بذلك
 مع انه بناه في غرض البعث الذي هو الدعوة الى الايمان والهدى فاشارة الى دفعه بان ذلك دعاء
 بما علم من مآرسة احوالهم او بوجي من الله تعالى انه يكون لا محالة ولا يكون غير الله و
 ثانيا للعاقبة وضعفه الامام بان باموسى ثم لما كان عارفا بالعواقب ثم اعترض عليه بجواب الله
 كما اخبر بذلك واجابته لما اخبر بعدم ايمانهم كان صدق الربا عنهم كما لا يري ان ذلك محتمل
 بالتركيب ولا يخفى بضعفه وجعله ثالثا للسببية والتعليل اما حقيقة فان ابناء النعم
 كفوا بالله بلقوا الله سبحانه على كفرهم يعني كون ذلك غرض مقصود من الله تعالى بانها
 ولا يرد عليه انه يلزم ان يكونوا في كفرهم فضلا عنهم فاعلم ان الله تعالى ان الله تعالى
 كما زعمت المعتزلة وتكسروا به على ان كفر الكافر ليس الله تعالى لانه تعالى باموسى حتى يجب الاطلاع
 والامر بغير الارادة فلم يجز الى جعل المعنى لئلا يصلو انظر قوله تعالى بيتي الله لكم ان يظنوا المراد

هذا البيت
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية

هذه الآية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية

هذا البيت
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية
 قوله حتى ادعى الربوبية

ايضا قوله ولا تتبعوا اي وعنه ولا تتبعوا تخفيف الناء الثانية وسكونها بالنون المشددة من
تبع ولا تتبعوا اي وعنه ولا تتبعوا تخفيف الثانية وسكون النون على اشرار الروايتين
عن يونس كما سبق وقدره حفص ايضا اي جونا في البحر يبر الى ان جاوز تعدي
بالباء واتصا البحر على الطرف بنزع كلف في قوله ومن فعل المارد فاعل اي
فعل الذي يتعدى بالباء الامن الذي يتعدى بنفسه كما في قوله اي جونا في البحر
وكلاهما واد في استعمال الفصيحاء كما ذكره الزمخري قوله تبعته اي مشيت خلفه
اي لحقته وفي القاموس فاتبعهم فرعون اي تحفرهم قوله باعين وعاد بن يعني ان
المصددين اما مفعولان من اجملها او بمعنى الفاعل حالان من فاعل فاتبعهم وقوله وعدوا
اي بضم العين الدال يقال عدوا فلان عدوا وعدوا وعدوا لنا لحقه فعل هذان باب
قوله جاء الشاء اذ اقربا وانه لان حقيقة لحوق الفرق بمنعه عن الايمان بشئ من
بنت شفة فضلا عن التعبير عن معنى واحد بنكت عبارات وقد جعل على حقيقة
والقول على النفسي فينوب الي الاستدلال على ثبات الكلام النفسي الذي يثبت الاشياء
ولا يخفى عدم صحة هذا الاستدلال مع قيام احتمال الوجه المتقدم على ان حالة حقيقة
الفرق لا يسعها هذا الحديث النفسي فالوجه ما تقدم اي انه قد لا يجازي جريا على
الاستعمال الشائع وترى ما جعل على ظاهره فيكون في محل نصب على كونه مفعولا لآمنت
لنعدية بنفسه والباء لتضمنه مع الاعراف كما سبق في صدر الكتاب وهو على تقدير
الجار ما في محل الجزية والنصب به باضمار القول ظاهر في تقديره في النظم ويجوز
التضمين او الاستيناف بذكره وتفسير الآمنت اذ بالاستيناف النفسي بقرينة
المقابلة لاضمار القول ولا يبرك كونه للبدل منه مفعول القول لان البدل في المحكي
وقر الحكاية نعم انه جمع بين التثنية لعدم المناقاة بينهما وقد جعل الاستيناف
مقابلا للابدال ولا يري له وجه سوى انه اراد بالاستيناف كونه مسروعا على غلط
النعدية وقد تبوهم انه على تقدير الابدال يكون له حظ من الاعراب وقد عرفت
انه ليس كذلك فكذلك عدل عن الايمان او ان القول اعني حال الايمان

من عاين قوله
في قوله
فان قوله

لا تفرق
فان قوله
فان قوله

الاضطرار اعني قبل نزول العذاب وحلول سلطان الموت اختار القول بان فرعون
آمن ولم يقبل لعدم كونه في اوانه الا يري الى قوله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا
بآياتنا يرشدك الي قوله صا الا ان وقد عصيت من قبل لا القول بانه لم يؤمن حقيقة
وانا ذكر هذه الحكاية ليتبين ما في دفع تلك البلية الحاضرة والمحنة الناجزة ولم تكن
مقرونة بالاخلاص يرشدك اليه انه بنى كلمة هذه على محض التقليد فقال انه لا اله الا الذي
آمنت بنوا اسرائيل فكانه اعترف بانه لا يعرف الله الا انه سمع من بني اسرائيل ان العالم
الها فهو اقرب بذلك الاله الذي اقرقوا بوجوده وهو محض التقليد ولم يسم فاما
لا يسم بحجج الاقرار بوجه بانه الله تعالى من غير اقرار بنسبة موسى وم وهو لم ينقل
واعلم انه يحكي ان فرعون حين قال آمنت اخذ جبرائيل وم من حال الجحيم فحدثه
فيه فقبل ان يفعل ذلك غضبنا الله على الكافر وقد علم ان ايمانه في ذلك الوقت لا
ينفع وما يحكي في ديل القصة ان جبرائيل علل دسبه بخشية ان يدركه الله تعالى
فقد طعن فيه الزمخري وجعله افتراء عليه من الراوي من حيث ان فيه جبرائيل
الا وفي ان الايمان يصح بالقلب كما في الاخر وحال الله البحر لا يمنع والثانية ان من كره
ايما الكافر واجتبت بقاءه على الكفر فهو كافر لان الرضى بالكفر كفر فقبل ان يروا
الي سافرنا صحيحة رواية الترمذي وغيره مرفوعة فلا وجه لانكاره وللخشيعة المذكورة
لبس الامن غايته غضبه لكما لجرمه مدة عمره بنا على توهم احتمال انه اذا كثر
تلك الحكاية وندم على كفره رحمه وغفر له خارقا للعادة لغاية سعده رحمة وان كان
ذلك بعيدا لا يمنع عن الايمان المتعين قبوله فاندفع ما ذكره بخلافه وقد يدفع
ايضا بان الكفر هو الرضى بكفر نفسه لا بكفر غيره قبل هذا غير صحيح لان الرضى
بكفر نفسه انما يكون وهو كافر ولا معنى لعدو كفا والكفر حاصل قبله والنقل
صحيح عن الفرقيين ان من جاءه الياسم فقبل له اتنى غدا او الي ان يتوضا بكفر القائل
لانه رضى بكفره في ذلك الزمان القليل فهذا وكلامه يتضمن الرضى فكيف في صح
اقول سئل كونه الرضى بكفر نفسه كفا وانه الرضى بكفر غيره مذكور في كتب

الحال الطبي
الاسوي
المرس

القال صاحب الكشف

قطب ١٣

افضل عند الكائنات

سمع ان قولا عظيما الآن يدفون

فَهَذِهِ السُّورَةُ

6

كتاب اللغة

بعضی بچاؤ جملہ اصابہ
کی منزل و گھنڈا فرستے ہوئے
ہائیکو و ہمنے۔ الی و احد
انتہی مسئلہ

اسرائيل ما ترك اي القبط من جنات وعيون واجيب بان المعنى واورثنا الحالة من
 النعمة وان لم يكن في قسط واحد ثم اختلفوا في ان المراد بنبي اسرائيل ههنا هم النبي
 في زمن موسى ام اول الذين في زمن نبينا ام والله هو الاول بقرينة سياق القصة
 ولهذا فالنزل الصالح بمصر والشم والشم والشم والشم والشم والشم والشم والشم
 والعلم على العلم بما في التوراة ثم اشار الى الله بنحو ذكره الاختلاف في نبوة
 محمد صلى الله عليه وسلم والعلم علم صدقه فيكون المراد بالنزل الصالح ما بين المدينة
 والشم قوله من اللذان حمل الطيبات على الماء كل المستلذات بمناسبة المقام
 وقد يحفل على الحلال كما هو المراد ايضا وقع في القراءة من النصص حص
 السؤال بالعدم الاختلاف فيها بخلاف الاحكام فان منها ما هو منسوخ
 فيها لم يوافق السؤل عنها لما في كتبهم فيقع الاشتباه بسببه ولا يرتفع
 الشك تماما وفق ايضا على سبيل الفرض والتقدير اي مضمون
 هذا التعليق الشرطي على محجة الفرض والتقدير لا مع تحقق وقوع الشرط
 في الاستقبال بل مع القطع بعدم وقوعه اراد به دفع الشك الى يد علي ظاهره
 وهو ان لا يتصور من النبي عدم وقوع الشك في الاستقبال فكيف خوطب
 بان كنت في شك مما انزلنا اليك الى وحاصل الدفع ان صدق الشبهة
 لا يقتضي وقوع الشرط ولا امكان وقوعه ولما توجه عليه انه لا فائدة في
 هذا التعليق اشار الى دفعه بقوله والمراد الى اي المراد بهذا التعليق تحقيق
 ما انزل عليه واثباته بالكتب المتقدمة وتحقيق ان القرآن مصدق لما فيها
 فقوله والاشتمال بالرفع عطف على تحقيق قريب من العطف التقريري
 وقوله وان القرآن مصدق عطف على اسم الاشارة وحاصل الفائدة الا ان
 ازالة ما وقع لاحد من الشك وعدم ان ينطرف لغيره وحاصل الفائدة
 الثانية تفبيح حال اهل الكتاب وتجييب ما بانهم ما آمنوا بكتاب هو مصدق
 لما عندهم ودليل على صدقه وتوفيق لهم على هذا وقوله او وصا اهل

فيما انزل الله عليه

ان لسان من في زمن موسى مافله من
 في زمن نبينا ام باعتبار انهم من اولادهم

ان ينبغي نقضا في الاصل او في التفسير فانه في فافعل
 ولذا فاننا لا العابدون وفي السجل عانة لقوله تعالى فان استطعت
 فانما يكون في السجل عانة لقوله تعالى فان استطعت

الكتاب عطف على تحقيق وانما عطفه بجملة اول اعتبار كونه علمهم مستفادا
 من الكتاب في المعطوف عليه وانه وحاصل هذه الفائدة حاصل الفائدة الثانية
 بعضها وقوله او تهيج الرسول طف على ايضا بجملة اول ان ما تقدم من الفوائد
 لغير النبي ثم بخلاف هذا وعط زيادة التثبت بالواو على التهيج دل على
 اتحادها قوله ولذلك قال ام الى اي لكون المراد هذا وفي ذلك قال ام الى وفي
 ان مضمون قوله عدم نبني وقوع الشك ولا بنا في ذلك اسما كانه لكنه اراد انما
 الوقوع المقارن للوجود في الاستقبال كيف لا ولا معنى لنفي امكانه الذاتي
 وقيل الخطاب للنبي ثم والمراد الله عطف بحسب المعنى على قوله على سبيل الفرض
 والتقدير فان مناه على لغير الخطاب للنبي ثم والمراد نفسه فعطف عليه كونه الخطاب
 والمراد غير على منوال اياك اعني واسمعي اجارة ولا باس فيكون مثال المعنى مما انزلنا
 اليكم بقوله تعالى وانزلنا اليكم نورا مبينا او كونه لغير اي لكل من يسمع لا فلا
 حاجة الى الاعتناء بان هذا على سبيل الفرض والتقدير لا مكان الشك
 ووقوعه من غيرهم وضمن كلامه الاشارة الى وجه افراد حرف الخطاب
 اي هو على منوال قوله ولو تري اذ وقفوا على النار اما احتمال كونه ان
 للنفي وفي الشرط والمعنى لا نأمرك بالسؤال لانك شاك ولكن لتزداد يقينا
 كما ذكره الزمخشري فبعد جدا ولهذا لم يلتفت اليه المص وفيه تبيين
 اي في الكلام على هذا الوجه وذلك ان نعمه للوجه المتقدم ثم ان قيل التسارع
 مستفاد من الفاء الجزائية ففيدة اشارة الى انها تفيد التعقيب ايضا واضحا انه
 لا مدخل للمرية فيه الحمد لا اسناد اليه الذي هو من صفات المحسوس الى الحق الذي
 هو المعقول على ان القصد الى تشبيه المعقول بالمحسوس في الظهور بالادراك والوضوح
 ولم يكن ظروفا للحق الا بالدليل والبراهين فستر بذلك مبرزا اياه في صورة الحال
 ليظهر ترتيب التبري عن الامتناء عليه وقوله انه لا مدخل اليه في محل الرفع على انه فاعل
 واضح وجود الاعتماد بالنزول عما انت عليه الى نهي احد عن شيء قد يقارن

وقوله ان من يجوز عليه ان لا يدخل في شيء
 في هذا الخطاب للعلم بالزعم المحذور الذي لم يكن
 في شيء من ذلك يعني غنا من قوله على لسان
 النبي واما فافعل

اي كما انها تفيد السببية
 اذ لا منافاة بينها

لِقَبْرِ سَان

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
فما كنا لنكون له
شاكرا لو لم يكن
بيننا وبينه
الحجاب

[Handwritten notes at bottom:]

[illegible][illegible]

عن احد ما ان يكون
 احدهما ان يكون
 ما اذا كان
 ما اذا كان
 ما اذا كان

و جعل اول من علم على هذا الله مع كونه حقا وصوابا وفهنا به يا باه كليمنا وبغينه
 قوله على الذين لا يعقلون قوله وحوى ما زاء الى الجمع مانه بحى ايضا مع القدر والعذاب قوله
 لا سئلوا عقولهم مع انه اما منزل معلوم اللازم او مفعول محذور وكلاهما لان يعطى قوله
 ويؤيد الاول وهو الباطل فان الامر بالتفكير يناسب من لم يستعمل عقله لانه لم يستعمل ولم يعقل
 ولا ان لم ولم يعلمه لئلا يعلم لاصح ان يراد به الامر بتكرير منظره وبقية وجاء ان يمتدوا
 قوله وماذا ان جعل لهما مع علفت اطروا عن العلى مع على احوال وجه المشهور من مثل ما وضع
 وفن كلامه الاشارة الى جواز وم آخر فيها معناه وسكونها واحدة مع الذم فيكون مع صفة على النفس
 ما نظروا وضعت فها مانه النظر اما بعضه فيعنى بالى اوفى بعضه بنى ولا شيء منها مانت
 كنهنا ان يكونا منتزعين ويكونا ما ذا مع الجار المحذور ومحول النظر وقوله وما مانه وسوالا او
 لستفهاما مع موضع النقص ودا مع موضع المصدر تكون المفعول محذورا ان ما ينبغى الا انما
 ولكن جعل بفتح سواه كان ما مانه او لستفهاما مع موضع المصدر مفعولا لازما ثم الواو على كونه ما
 مانه للجار وعلى كونها لستفهاما مع لطف على مفعول قل والبنزير جمع بنزير مع المحذور او مع الانذار
 وجمع اعتبار الانبوع والتمثيل والوخشيش بقوله والرسائل المنذرة او الانذارات وتكرار جعل
 المنذر مصدرا مع الانذار فلا يكون جمعا كما مر في المصدر من قوله القدر قوله لذلك او فانتظروا
 اى مع ان متعلق الانتظار اما واحدا او اثنا ثم اللام بتقديم على اسم الفاعل فاما ان يندرج
 عارضا عن اللام لا ينتظر او او جعل المذكور ايضا ولا يابس باللام كذكره بالتحسين فاما لم
 ذكره تركه في قوله من المسطرين فاما لم قوله كذلك الانباء او الجاء كذلك نجى محذورا او اضما لم يرد ان
 الاشارة الى الانباء وسواها وصف او موصوف مع الاول يكون كذلك في موضع الحال من
 الانباء الذى يقتضيه كونه نجى بباو قبل جعل الانباء حاك كونه مثل ذلك الانباء فان المفعول
 الذى يقع داحا لاعم من ان يكون مفعولا حقيقا او حكما على ان يكون في موضع المصدر كونه صفة
 مصدر محذورة التمت مع مقامه واخرى باعرا به وقد جعل في موضع الرفع على انه خبر لمجد
 محذورة والمصدر الاسر كذلك قوله اعراضا الى على العلة ومفعول احضا مانه الى الانباء مانه
 ما شئنا ان نأمره لانه كالحق الواجب على الله مع قوله ونصبه بفعل المصدر الى على المفعول المطلق ولذا
 اضار الفجر الى خبره قوله وقد يرد من ذلك الى من ايكاف الذى على الجمل والمصدر الجاء
 مثل ذلك الانباء جئا الى الجاء حاك كونه حقا ثم انه قد جعل كذلك منصوبا بنجى
 الذى بعده وحضا بنجى انما مانه قوله وصحة ان رتبا العطف الى ان شكلم لم يفسر

ضمن

انما هو
 من انما هو

على كونه في نفس بينه عدم انه ما سئل سوفيه وفي صحته ايضا وان الجواب من ان الشك فيها
 لا يظهر لك ما تقوره فلا وصلا ولا صلة انك في نفس الذين على ما طاعة الخيراتهم كانوا يقولون
 فلا وصلا ولا صلة انهم خرج من دين الله الى دين آخر لانه صحت ولا وصلا قوله وصحة لان الجواب
 لا ينافي اسهوى قوله فقد اخبرهم ديني اعصاوا وعلموا الطاهر ان قوله واسر ان يكون
 من المؤمنين من علم الجواب وقوله اعصاوا اما طر الله وانما وصلا قوله وهذا خلاصة من
 لصوره احصاها قوله واسر ان يكون الى بتفكير انما كره عقبيه لم يلم بكى على الشرط
 طاهر الجواب ربط ثم الله قوله فاعرضوا على العقل العرف الى فلا حاجة الى جعل من جعل قوله
 وما لكم من نعمه لمن الله وبذلك ان اكر منى اليوم فقد اكرمكم امس ما ولى الجواب بالاختيار
 والاعلام مانه كلاما من انك والانعام والاكرام سببا لاختيار ما ذكره الجواب فاما لم
 قوله ما كلفونه اى تصنعونه بايدكم وبعدونه وفيه اشارة الى ان ذلك من غايه الحكمة
 قوله واما فحق الوعد بالاكرام من صفاته الافعال لانه لم يذكر الا باجاء الله اعين عونه
 الحقايق وقد عاين ذكر هذا الوصف الوصف اعني التوفى دلاله على البدء والاعمال
 اى اعد الذين خلقكم ويتوفاكم ويعيدكم وكثيرا ما مر في القرآن هذه الاطوار فلك ان كل
 المراد على اظنا خصه من بين هذه الاطوار قوله حذروا الحار من ان كوز ان يكون من المطر
 مع ان وان يوردان حذروا حار ههنا كمال ان يستند الى فاعله ان الحار كوز حذر من ان وان
 في جميع الصور وان يستند الى فاعله حوز حذر اذ كان صله افعال محضه سماها مثل لفظ التوفى ان
 الامر والتمسحه والصدوق والاختيار وما يشق منها كما في قوله امسك الجرف فاعله حوز حذر
 ما امرت به فعدركم ذلك اذ امار وذا فشب ان امرت بالخير والتمسح الحال والعقار قوله
 على ان يكون ان بعد ان الموصولة مثلها في ان يكون صلا مفعولا ومن هذا خبره فانه الجاء محذورة
 حوز لونه صلا الموصولة الحرفية كان وان امرا ونهيا ولم يلزم كونها خبره محله للصديق
 كما التزم ذلك صلا الموصولة الاسمية بما ان المفعول ان توصل بها يفتن مع المصدر
 نعم ان ينسبك منه ذلك وصيغ الافعال كلها سواء سبقت ما ذلك خبره او طلبية كما ذكره الى ما
 المصنف ما قاله الى الفون له من انه اذا قدر الامر بالمصدر كما مع الامر ومن انه لا يقع فاعله الجاء محذورة

من انما هو
 من انما هو

من انما هو
 من انما هو

ولا معولا فلا يصح ان يقال اعجبني ان ثم كالتاييد وذكر مع المضارع والماضي فمدح ما فو
مع الامر عند المصدر كفو مع المضي والاستقبال في الموصول بها عما انهم سلوا مصدر
ان المحقق مع لود في ذلك نحو الخي ان عصف الله عليها ادلا نعم الدعاء من المصدر الا اذا
كان معولا مطلقا نحو خيال ورعا واما ان عدم صحة كون العدم مع تعلق الاعجاب
بالاشياء لا ما ذكرنا ورد عليهم فليعلم مصدر كي مع انها لا مع فاعله ولا معقول
لانخفاضها بلام الفعل مصدر او قد يوصف امر العطف بالكل على المع لانه قول وامر
في قوله وفيل كمن في المؤمنين وجوز ابو حيان الكل على افعال وعلا وادوي الى ان اقم
ثم قال حاصل ان كون مصدره وان يكون مفعولا لانه الحكم المقدر فيها مع القول
ثم رجم على الوم الذي ذكره المصدر ان افعال الفعل اولى بكونه فاعله العطف لوجود
الكاف او لو كان واقف عطفها واكن لكان التركيب واحدا على المكمل ولو كان
الله ان المقتدر لا يجوز فيها مع انه رد هذان مواضع ولكن رد الاحتمال الاول
ما ذكرنا من علم مع وقوع الموصول لافاعله ولا معقول كما سبق لكن ان لمع
ذكر كما عرفت مما استفهام ما ذكر من وجه الترجيح معارض بما قالوا ان ثم وحده مع
ما يليه من الاشارة الى التفسير لقوله ان يكون في المؤمنين علم مسوال اعجبني زيد وكرمه
داخل معها في حكم المأمور وعلى ما ذكره نحو عوض النفي وكونه محله متعلقه معطوف
على مثله كما ذكره وجه التعلق فامر شمله لان الكاف لا امر اياه صيغة الامر لا يعبر
في المع كالا يعبر مع الطلب بعد اللام والمصدر قوله لا فرق بينهما اي من الموصولين في
المعطوف والمعطوف عليه قوله وصلها اي فعل ان موصوله ما يتضمن اي قوله تدر اي ان مع
اي مع ما يتضمن مع المصدر عليه اي على المصدر قوله وصيغة الافعال كلها كذلك اي يصح مع
المصدر قوله سواء الجيم منها والطلب موضع الحال بالضم ووجه من صيغة الافعال وسواء
مع ما ووجه فاعله لوجود الاعتماد ولكن ان جعله محله ودعت كالتفسير لقوله كذلك فلو
سواء جبر امدا قوله والمع امرت بالاسم اي فيكون اقامته الوم في الدين كانه عن
لوجه النفس بالكلمة الى عبادة الله والاعراض عما سواه وفلكن في عن حرف الفعل

21

العبد بالكلمة الى طلبة الدين قوله حال من الدين او الوجه فعلى الاول يكون منتفعا وعلى الثاني
 يكونه لان اقامه الوجه نفي النبوة الى الحق والاعراض عن الباطل والحسب على المائل على الباطل
 ثم قوله ولا يكون من المشركين كما انك قد لعوله فلما عدل عن تعدونه فكونه نهيا عن عبادة
 الاوثان يبيح له دم او حيا له عليه قال الامام كحل الكلام على فائدة زائده حتى من عرف الله
 لو التفت الى غيره يكون ذلك شركا له منه وهو الذي يسمى ارباب القلوب بالشرك الخفي
 فكونه قوله ولا يدع مع الله من دون الله الى اشارة الى آخر درجات العارفين لان ما سوا
 ممكن لذاته موجود باياد ملائكة ولا ضار الا الحرف وكل شيء هالك الا وجهه فلا حكم الا له
 ولا يهوى في الدارين الا اليه ثم لما كان ما سوا الله مع محض ولا عن التضرع كما ان اخفاه
 البصر في الى مكنوا وضعا للشيء في غير موضع ولذلك فانه فعلت فاني اذن من الطامنين
 ثم قال وليطلب الشيع من الاكل والرك من الشرب فادعاه في هذا الاضطرار لانا ما له الى طلب
 الانتفاع بنفسه فله الله مع الانتفاع به قوله ان دعوته وخبرته اي تركته غير ملتفت اليه
 لغرض من غير لعل قد يفسد حرا من النفع والغير العائدين من الله مع سبب الدعوة
 وتركها قوله فاما دعوته بشي ان فاما فعلت كتابه عن فان دعوتهم الى للا كما مع ما في الكفاية
 من المبالغة قوله حرام للشرط جواب لسؤال مقدر عن تبعه الدعاء الظاهر انه اراد ان اذن حرام
 للشرط وجواب كتابه في الكفاية وهو ما ذكره النجاة ان اذن يكون للحرام والجواب قيل في جعل
 اذن حرام للشرط نكرا في جواب الشرط محصور في شيء ليس هذا منها قوله برفعه لم يقل فلا دفع
 كما قال فلا دفع لفضله ولم يقل برفعه بعد قوله فلا اراد لفضله لجود التفات قوله ولعله ذكر الالاف
 مع الحرام جعله كغيره من فسر الاكتفاء بقصد الكمال والجلد ذكر الامر من جملة الموضفين
 وما ذكره المص من المكمل يمكن اعتباره على هذا ايضا قوله للتبشير على ان الخبر مراد بالذات مع بناء
 على ان الاثابة فضل والعقاب عذر قوله ووضع العصر موضع الصبر ان لم يقل فلا دفع له قوله
 ولم يستثن لان مراد الله لا يمكن رقة اي لانه ولا يخفى بناء على عدم جواز حلف المراد على الاراد
 لا على ان ارادته فوعده لا يغير خلاف الحسن فانه صفة فعل برفعه خلاف الاراد فانها صفة
 كما يوجه ابو حيان قوله بالامانة والبناء على ما امره ونهى عنه وذكر المص في بيان الا
 لا يحصل مجرد الامانة وحده بل ومع الامانة فيما يتعلق بالاعمال لكن بآثارها فصار انحصار الفضائل
 على قوله ما تكفر بها الا ان عمل على الاكتفاء فالمراد الحقيق والحر المسمى سئل تعليفا
 على تفسيره بوشى وصف صحبة يوم السبت الواحد والعشرين من شهر اخرى
 الجاذبة سنة اربع وستين وشعاعة من الهجرة النبوية والمكرمة على الامام
 الفضل والمسلم على سيد الامام وعلى الكرام واصحابه العظام

في المي
 الاراد
 معصا
 ان كان
 لا فو
 ما ذكر
 في

المجوع لمن لا يلقى في كل من نواه والاخر غيرك في عيان الكفاية اعتبارا لاجال لم يبق في العيان استكمال
وعنه ما يقال بوجه كلام السقاده انه لم يسقط المكر من احد العشرة الاثني عشر من قوله بعد اقل المؤمنين
الى اخر ما ذكره من كلامه في الامانة والخوف في الصلوة والاعراض عن اللغو وعمل الركوب وحفظ الوجه عن الخراج
ورعاية الاحواز وحرمان المملوكات ورعاية الامانة ورعاية العهد وحفظ الصلوة حفظ مستطاع اما ما لا يقدر
فان بعضهم ان الابتلاء كان قبل النبوة لانه مع نبيه على ان فاجهم من سبب لان جعل اماما في السبب على المسبب
وان بعضهم ان بعد النبوة لما انه مع لا يعلم كونه صليفا بهذا الكالف الامن الوجه فلان من عدم الوجه كذا ذكر الامام
الرازي والامام ابو حفص النخعي في احوالهم على كل منها السكال اماما الاول فلان عدم علم كونه مكلفا بما ذكره الوجه اليه
لم يكن كونه نبيا قبل النبوة لان الوجه لا يكون الا للنبوة وفيه اجماع المتأخريين وان علمه بالوجه الى غير صليفا ان يكون في زمانه
بنى آخر هو ما مورياتهم وسوطان الواقع وامام على انما فلان الظاهر ان النبوة خربت امام الكمال والعمام كثر
ومسببه عنه فكون مباحه عنه وسوطان عن الاسماء لعولم ما تم من ما قاله والمناحر عن المناحر متاخر فكلوا الابتلاء
مناحر عن النبوة يمكن ان كمال الاول ويدفع الاسكال بان الوجه لا يصح السقوط كالحصول بالروا الصادقة وكذا ما كان
في قوله وادعى الى ام موسى وامامات على الامام الرازي عن القاضي انه اجاب عنه ما به كماله في قوله الله على ان جعل
محمد الكالف الثاني فلما انه لم يجعل نبيا معروفا الى الخلق فيعمل لانه قبل ان يكون نبيا كذا في صدره من الوجه سلف
الكالف الثاني لان حال مراد ما قبل النبوة قبل ظهور نبوته للخلق لكن لا في ما فيه قدس وان كماله ويدفع الاشكال
لوحس الاول ان الجاه جعله متوقفا بالفعل كما هو مذهب صدق المشتق وما في معناه فان وفي الناس من اقتدوا به
فحيز ان يكون نبيا قبل النبوة وان لم يوجد الامم بالعدل فكون الامم في الناس لعرفهم الجنس الله ان خربت امامها
ليس مطلق النبوة بل النبوة العامة المؤبدة فالامم في الاسفار والظاهر ان سدس السوال في قوله انما جعل الامم ليعمل
المستوعب المار ولم يقل اني اجعلكم ليعمل احد ان جعل في الاسفار وقد اسار الله الامام المصطفى وعولم وامامه
عامه مؤبده اذ لم يبعث بعده نبيا الا كان من دريته ما مورياتا بانه فان قبل لا كوزان كماله لا سلاله عزم اجابة
دعوة الخليل ومن ذريته واللامم في العلم ومن مثله اما الخلافة فلما نقر ان قوله ومن ذريتي عطف على الكاوة في كل
كانه فاروقا على بعض ذريته وهو معلق الجمل الاول الامام العام المؤبده فلان ان يكون المعطوف عليه كذا وكذا في كل
لفظ وان بعض ذريته الخائن اماما ونبيا لم يكن كذا واما ملاحظة اللامم فلهذا لكان في قوله نبيا
الآتي وبعث منهم رسولا يتلو عليهم انك وقوله ثم انا دعوت النبي ابراهيم فان قبل الخليل في مكانه نبوة مسج الدعوة في
قائه وكما في قوله لا كوزان الاول ملاحظة الاول بالنظر الى ان تكون من ذريته امام مثله في العموم والباقي في النظر
الى ان يكون من ذريته المسمى رسول موصوفا كذا في قوله لا كوزان وامام نبيا ملاحظة الاول دعوة ابراهيم ثم عطف ولدت دعوة
اسمعيلى لكونه النبي من ذريته لانه لم يولد من ذريته ولا خاتم لا يعرف ان الله في الالحاج في السوال
وهذا يظهر ان وجه القول في ذريته هو انه ولما في الرابع فانما هو ان المراد بالامم النبوة في حال الامام الرازي
الاول على ان يكون نبيا الامام على النبوة وقال الامام ابو جعفر في قوله لا كوزان الامام الرازي
الامام اسم لم يولد له ولعل الامام مطلق على المكان وفي وعندها الحق الميراث من الامام هذا النبي فان

تدبر

لعمري اماما يدعى انما جعل اماما في الناس وفي جميع الامور والدي يكون كذا لان يكون نبيا ولا في الامم
في معصية الامم فلان ان يكون ملك النبوة اعلم النعم وفي النبوة وقالنا انما كان ابراهيم عزم عالما بان امر السوء
لا يلقى بالظالمين معول ولكن لم يعلم حاله من قبل الله انما منهم من عدل حاله وان النبوة انما يحصل لمن الظالم واما انما
قد اتفق الجمهور من العلماء والمكاتب على ان السبب لا يصلح للامام ابتداء وان اختلفوا في انه لا يصلح لما كانت معول بطرمان
النفي قال العاقل المتفكر في وجه دلاله الامة على ان الظالم لا يصلح للامام والخلافه اسدوط واما ان لا يصلح لذلك كذا فيقول
بطرمان الظلم فلا اقرب كل من حكيه السكال على الاول فلان وجه دلالته على ان السقاده من منطوق النبوة دلالة
او انقباض لا سبب الى الاول لما عرفت ان المراد بالامام النبوة فاللفظ عطفه لا ينفك ولا خلاف وسوط ولا الى الله ان قبل
موتهم المساواة وفي هذا معقولة لظهوره في النبوة من وجه كونه النبي معصيا على النبوة كونه كذا في قوله
لا يلزم من شرط العدالة في الاعلى لسطها في الادنى فلا يوجد بينهما حال معقولة عن المساواة ولا الى الله ان مداره على
وجه الثاني وقد عرفت انما جعل الامم لان وجه دلاله على ان الظالم لا يصلح للامام والخلافه ابتداء وان كان ظاهر
لك ينبغي ان يكون ظاهر الامم لان وجه دلالته في الظاهر الا المناقاة بين وصفي الامام والظلم والنجس
بينهما في اسدوط وقام وظاهر ان الاول ان الجاه ان المراد بالامام المكون وفيه ينفك مع الاقتداء وكذا
فالزم اما جعل الامم لتوهم في ان يكون معصيا عن الذنوب لان الامم هو الذي توهم به في تقديمه على مصلحت المعصية
لوحس علينا الاقتداء به فلهذا لا يكون معصية عما به عن كونه معصيا عن فعله وكونه واجبا عما به عن كونه معصيا عن تركه
والجمع بينهما فيظهر بعد انه ثابت ما في النص فان بعد ما انما ثبت اذا كان المذكور لعل الامام وليس كذلك وعلى
بعد ان يكون المذكور وذكر لا بعد ما ذكرته لما سبق ان المراد به النبوة وما ذكرته اما يستفاد لو اراد بالامام مطلقا فلان
العدل الموقوف بالاضافة المعقولة للعدل يدعى الامام وذكره ذكره جملة الامام المراد بها النبوة اذ الوصف فيها الوصف
العنواني بعد ذكرها ولا ينافي كونه المراد بها النبوة كذا في الواقع فكانه قبل النبي الذي كان له ان يكون لا يكون
معصوما لاسكال فان بعد ما انما ينفك اذ اراد بالظلم مطلقا النبي وهو في كذا من المعصوم من قوله من امن منهم
بالله والسوم الاخر قال ومن كثر وهو انما على النبي ان ابراهيم عزم قاسم الزرق على الامام فلهذا سمي به تعالى على الزرق
في حديثه مع المؤمنين والكافر بخلاف الامام من المعصية في الدين ان يكون المراد بالعصية كذا في قوله لا يكون
لانه عزم على ان الجاه انما يكون على قدر العصمة من ان الظلم المطلق او كان سببا في ان الامام لم يكن كذا في قوله لا يكون
الجهان على الزرق فلهذا عزم على ان ليس كذلك لان الزرق وجه دليته في خلاف الامام والعدم في الدين اذ لا يصلح له
العاصي من الكافر فلا يلزم من حرمان العاصي عن الامام حرمان الكافر عن الزرق وفيه ان المناقاة في الابتداء
لا يصح المناقاة في العاصي لما نورد في الاصول ان الدعي اسهل من الزرق ودل عليه التوقيع منها ان رجلا قال لا امر
بحول النفس وبولده مثلها لئلا ينفك بيني وبينكم كما قاله ولو قال الزوجه الموصوفه ما ذكر لم يرتفع الشك بان اخر على
وكذا نفوق القاضي بينهما ومنها ان رجلا لوزني يا مائة لم يحمله كذا في بنها ولو زني نام منكوبة لم يرتفع الشك
وانا حرم من عليه حرمة مؤبده الى عودك من الظاهر وادعوه ما ذكره فاما في معصوم الاله الكرمية فينفك ان
النفي في طرمان العهد على الظلم المعقولة في الاول وانه العكس المعقولة للحكم الله وسداسم ادعاه الاشكال
وبه انما في الاصل والاما الى اسدوط اعلم انما رد على ظاهر قوله ابراهيم والسبب في احكامه

55

قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين
اذ قال له رب اسلم قال اسلمت لرب العالمين معني قال اسلم خطيبا بالنظر في الدلائل المؤدية الى المعرفة والاسلام قال صاحب الكشاف اول الخطب
بالاسلام بالاختار والتكليم من النظر لان الخطب لو اجرى على ظاهره كان وجها مسبوفا باستنباطه واسلام النبي سابقا عليه لعضدهم عن الكفر قبل
النسوة وانما جرى ذلك اول بلوغه بل في سن النبوة اسلمت اجراء الخطب على ظاهره وجها كما قال جمهوره ان يكون الخطب له اربها صا
لبنوته او كرامته كما كان لم يلزم وغيره على ما صرح به في قوله تعالى اذ قالت الملائكة يا ابراهيم ان الله اصطفيك الآية قال المصنف هناك روى انهم كانوا مشافها
مجرة له كراما او اربها صا النبوة عيسى عليهما السلام ونقل صاحب الكشاف عن ابن عباس رضي الله عنهما انه جاء جبرئيل وم فقال لهما ذلك وذكر
المصنف في تفسير قوله تعالى فنادى بهما من تحتها ان لا تخربا فهو جبرئيل فمظان الخطب في اسلمة الملك يستلزم النبوة وقال العلامة التفاتا في رده
العلم بجل قال اسلمت على الحقيقة اعني احدث الاسلام لان الايمان لا يصح من غير العلم بالنبوة وبعد ما دلالة لا يتصور الوحي والاستنباط
قبل الاسلام اقول كلا الدليلين منظوريه اما الثاني فلما عرفت واما الاول فلانه لا يلزم من حق الخطب للصبي باحداث الاسلام سبق الكفر واما اللازم
من عدم الاسلام وهو من ليس بكفر ويستلزم له صرح به في شرح المعاص حيث قال بعد ذكر تفسير الكفر بعدم الايمان عما من ثناء الايمان او بتكذيب
النبي فيما علم به بالضرورة لا يخفى ان المراد بالتكذيب وعدم التصديق عن المكلف لم يخرج القضي العاقل الذي لم يصدق او صرح بالتكذيب
واما عند التفاتين بغير الايمان به وبانه يكفر بصرح التكذيب وان لم يكفر بترك التصديق فالمراد بالتكذيب من يصح منه الايمان وعدم التصديق
عن يك عليه الايمان عند الكلام فظهر ان الصبي لم يعدم التصديق لا يكفر بالاجماع واما الخلاف في الصبي الذي صرح بالتكذيب في كسبه في انه
عليه السلام في اول ولادته لم يكن متصفا بحقيقة التصديق المعتبرة في الاسلام حتى يكون خطابه باحداث الاسلام خطابه بمحصل حاصل وما ذكره
من الحكم بايمان اطفال المؤمنين تبعية الآباء غير ثابت لا معد ههنا كما لا يخفى والحاصل ان المانع من حمل الخطب على الاسلام على حقيقته
اما تحقق الاسلام من عليه السلام من بعد قطارته الى وقت الخطب انتفاء هذا معلوم بالضرورة وكيف حقيقة بطلان الخطب على الجواز الذي ذكره المصنف ايضا
واما استلزام سبق كونه وهو ايضا متفق كما بينا ونوه ان يستلزم الايمان والكفر واسطة ليس بشي لان ذلك النزاع اما هو في الفساق من
المكلف مع ان الكلام ههنا في توجيه قول المصنف وانه اعلم لمعنا لا ما يسمى اما اطواب عن الاعتراض على صاحب الكشاف فيان يقال فرق بين
خطاب هو تبليغ الكلام من الله تعالى وبين خطاب ليس كذلك لا يلزم من كون الاول وجها مسبوفا باستنباطه كون الثاني كذلك وهو ظاهر
من نظر في شرح صحيح البخاري وما نحن فيه من قبيل الاول وما ذكر من الامثلة من قبيل الثاني فظهر ان الخطب بواسطة الملك اذا كان بطريق تبليغ
من تعالى يستلزم الاستنباط واما من الاعتراض على العلامة التفاتا في ان يقال وما اطواب عن النظر على الدليل الثاني في فقد عرفت واما النظر على الاول
فهو ان المقصود ههنا كما اعترف به المعترض آخر اوجه كلام المصنف وظهر ان الله العزيز مكلف بالايمان عنده بناء على ما ذهب اليه المعترض من ان الحاكم
هو العقل حتى انهم لا يشترطون مضي زمان التجربة في يكفر بخروج عدم التصديق او ترك الشهادة عند لان كلامها ليس كسابر الاعمال المعنوية
في الايمان عندهم حتى يكون عدمه موجبا للخروج عن الايمان بلا دخل عن الكفر وما نقل من شرح المعاص حيث جاء عليه لافان قوله وعدم التصديق
من حق عليه الايمان فيبعد ما ذكرنا لان الصبي المميز او وجب عليه الايمان لعدم تصديقه بكون كفاية ذلك القول بلا حجة وكل من دعوى الاجماع
وحصر الخلاف في الصبي المصريح بالتكذيب باطل والحاصل ان المانع من حمل الخطب باحداث الاسلام على حقيقته استلزام سبق المطلق قوله وهو
ايضا متفق كما بينا ظاهر الاندفاع لان ما بينه بقيد خلاف ما ادعاه كما عرفت على ان قوله اسلمت لرب العالمين في قوله اسلم بدل لانه
قطعية على ان عرف قبل هذا الخطب معنى الاسلام ومبته عن الكفر لا معنى لقبول ما لا يؤمنه وانه بلغ الى مرتبة الاستدلال ولستدل حيث عرف
رب العالمين فلو لم يجد رغبة في هذا الوقت الاسلام بل كان ابتداء صدوره حين قال اسلمت لربهم ان لا يكون قبل صدوره اسلمت مسلما
وهو ميمر عاقل وان كان صبي فبشكل الحال على رأي المصنف والمقصود ههنا توجيه كلامه فان قيل صبي ان كلام المعترض يندفع بما ذكره كمن اذا
فرض ان خطاب اسلم مقارن لقائه عن معرفة الاسلام والاستدلال على رب العالمين في المانع من حمل الكلام على ظاهره فكل اول حمل عليه يتوقف
على العلم بمقارنته اما بالتواتر او الشهرة لانه مما لا يستفاد من اللفظ واذ لا فلا يبقى في اللفظ احتمال الكفر وعصية الانبياء كما عرفت على اللفظ
على ما نفيد حقيقة الكفر بغير حمل على ما يحتمل وتبين ان المعترض انفقوا على ان قول ابراهيم وم لا يبيد الى اراك وتوكل في ضلال مبين كما في قوله تعالى
حيث قالوا انه قبل ولولم يكن العقل في كماله معذورين ولما كان في ضلال مبين وظاهر انه بعد المعرفة والاستدلال فينا في المعاصرة المذكورة
وقالوا ايضا اسلمت لاله النجم كان حجة على قوله لقولهم وتلك فينا يا ابراهيم الآية وانفقوا على ان كان قبل الوحي فينا في المعاصرة المذكورة
فيشغبين الصنف عن الظاهر والله اعلم

57

Süleymaniye U. Küt. Hanesi	
Kisim	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni kayıt No	
Eski kayıt No	46